التقرير الإحصائي السنوي 2021

برنامج الرصد والتوثيق

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

التقرير السنوي لعام 2021:
وضع الحريات الصحفية والإعلامية في مصر

إعداد

وحدة الرصد والتوثيق ووحدة البحوث والدراسات بالمؤسسة

تحرير

مدير وحدة البحوث والدراسات بالمؤسسة

مراجعة لغوية وتنفيذ فني

الوحدة الإعلامية

فهرس المحتويات

- فهرس الأشكال 1
- ملخص تنفيذي 2
- مقدمة 6

القسم الأول: الرصد الإحصائي لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية 8

- أولًا: منهجية الرصد والتوثيق بالمؤسسة 8
- ثانيًا: أساسيات تصنيف الانتهاكات بالمؤسسة 9
- ثالثًا: الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية الرصد والتوثيق 11
- رابعًا: العرض الإحصائي لانتهاكات الحريات الإعلامية لعام 2021 11

القسم الثاني: قراءة في انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية خلال عام 2021 19

- أولًا المقارنة بين فئتي الصحفيين والإعلاميين من حيث التعرض للانتهاكات خلال 2021 19
- ثانيًا: المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الأرباع السنوية في عام 2021 20
- ثالثًا المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال السنوات (2018، 2019، 2020، 2021) 21
- رابعًا: أبرز الانتهاكات خلال عام 2021 22

1- المنع من التغطية.. انتهاك مستمر 22
2- الفصل التعسفي.. قطار لا يوقفه وباء 25
3- الأمن المصري يقبض على سبعة صحفيين خلال عام 2021 27
4- حجب المواقع: آثار اجتماعية واقتصادية 28

القسم الثالث: القرارات الإدارية للهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام 2021 32

- أولًا: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام 32
- ثانياً: الهيئة الوطنية للصحافة 34
- ثالثًا: الهيئة الوطنية للإعلام 36
- رابعًا: نقابة الصحفيين 37
- خامسًا: نقابة الإعلاميين 38
- سادسًا: لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب 39

القسم الرابع: أبرز المستجدات على الساحة الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2021 40

- أولًا: نقابة الصحفيين في 2021: انتخابات وأزمات 40

1. انتخابات في ظل الوباء 40
2. إشكاليات البدل.. أبرز التحديات على أجندة المجلس الجديد 44
3. لجنة المرأة" بنقابة الصحفيين.. لجنة مع وقف التنفيذ 46
4. أزمة تكويد الصحف المصرية 47

- ثانيًا: استقالة وزير الدولة للإعلام أسامة هيكل 48

ثانيًا:
فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
رقم (1)	توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك	12
رقم (2)	توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/الإعلامي	13
رقم (3)	توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/الإعلامي	14
رقم (4)	توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/الإعلامي	15
رقم (5)	توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة المعتدي	16
رقم (6)	توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي	17
رقم (7)	توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق	18
رقم (8)	المقارنة بين فئتي الصحفيين/ات والإعلاميين/ات من حيث التعرض لانتهاكات خلال 2021	19
رقم (9)	المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الأرباع السنوية في عام 2021	20
رقم (10)	المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال السنوات (2018: 2021)	21
رقم (11)	مقارنة بين أعداد انتهاكات المنع من التغطية خلال السنوات (2018: 2021)	22
رقم (12)	توزيع انتهاكات المنع من التغطية وفقًا لدرجة التوثيق	23
رقم (13)	توزيع انتهاكات المنع من التغطية وفقا لنوع الصحفي	23
رقم (14)	توزيع انتهاكات المنع من التغطية وفقاً لنوع الجهات المعتدية	23
رقم (15)	توزيع انتهاكات المنع من التغطية وفقا للنطاق الجغرافي	24
رقم (16)	توزيع انتهاكات المنع من التغطية وفقًا لجهة عمل الصحفي	25
رقم (17)	توزيع انتهاكات الفصل التعسفي طبقًا للمؤسسة الصحفية	26
رقم (18)	مقارنة بين عدد انتهاكات الفصل التعسفي خلال عام 2021	27
رقم (19)	قرارات وبيانات وقوانين المجلس الأعلى للإعلام	32
رقم (20)	مقارنة بين أعداد المتقدمين للترشح خلال السنوات الأخيرة	43

ملخص تنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى تقييم حالة الحريات الصحفية والإعلامية داخل جمهورية مصر العربية خلال عام 2021، ويعمل التقرير على تحقيق هذا الهدف من خلال أربعة أقسام يضمها التقرير؛ يتناول القسم الأول رصدًا إحصائيًا للانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال عام 2021 (1 يناير: 31 ديسمبر 2021)، فقد وثقت المؤسسة خلال العام المنصرم 171 حالة انتهاك ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات أو المؤسسات التي يعملون بها، وقد كان هناك 64 انتهاكًا وقعت خارج معايير المرصد، و 107 حالات انتهاك داخل معايير المرصد. وعلى الرغم من قلة عدد الانتهاكات -مقارنة بالعام السابق التي بلغ عددها 240 انتهاكًا- فإن ذلك لا يعكس تحسنًا على مستوى حرية الصحافة والإعلام، بل ترجع قلة عدد الانتهاكات بصورة أساسية في هذا العام إلى قلة الأحداث الضخمة التي يغطيها الصحفيون/ات، إلى جانب عملية المراقبة الذاتية التي فرضتها سياسات الحكومة على الصحفيين/ات والإعلاميين/ات؛ فأصبح الصحفيون/ات والإعلاميون/ات لا يقولون إلا ما يملى عليهم خوفًا من التنكيل بهم.

تعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات خلال عام 2021 لانتهاكات متنوعة، شكلت ثلاثة أنواع منها نسبة 55.1% من بين 107انتهاكات، وجاءت الثلاثة انتهاكات كالتالي؛ منع من التغطية بعدد (30 انتهاكًا) وبنسبة 28% من إجمالي الانتهاكات، وفصل تعسفي بعدد (19 انتهاكًا) وبنسبة 17.7%، والتعامل غير اللائق بعدد (10 انتهاكات) بنسبة 9.4%. بينما شكلت الأنواع الأخرى من الانتهاكات نسبة 44.9%. وقد تصدرت الجهات الحكومية أكثر الجهات انتهاكًا لحقوق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال عام 2021، بواقع مسئوليتها عن (44) حالة انتهاك بنسبة 41.1% من إجمالي الانتهاكات، تلتها في المرتبة الثانية المؤسسات الصحفية بواقع تورطها في (16) حالة انتهاك بنسبة حوالي 15% من إجمالي الانتهاكات

ويقدم القسم الثاني قراءة للانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال عام 2021، فقد تعرض الصحفيون/ات لـ97% من إجمالي الانتهاكات التي وقعت في المجال الصحفي والإعلامي في مصر، في المقابل تعرض الإعلاميون/ات لـ3% فقط من إجمالي الانتهاكات. ويرجع ذلك إلى طبيعة عمل الصحفي واحتكاكه الدائم مع الجهات التنفيذية في سبيل تغطية الأحداث، بينما معظم الإعلاميين لا يتعرضون لذلك بسبب طبيعة عملهم التي تكون غالبًا داخل الأستوديوهات. وبالمقارنة وبين الأرباع السنوية المختلفة لعام 2021 وُجِد أن الربع الثالث هو أكثر أرباع هذا العام من حيث عدد الانتهاكات؛ فلقد شهد عدد (35) انتهاكًا، بنسبة حوالي 32.7% من إجمالي عدد الانتهاكات. وبالمقارنة بين السنوات المختلفة كان عام 2020 هو الأكثر من حيث عدد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات خلال الأعوام الأربعة السابقة؛ حيث بلغ إجمالي عدد الانتهاكات في هذا العام 240 انتهاكًا، في مقابل 107انتهاكا عام 2021، وعدد 171 انتهاكًا عام 2019، وعدد 218 انتهاكًا عام 2018.

ويتناول الجزء الثاني من القسم الرابع أبرز الانتهاكات النوعية خلال عام 2021، فتم الحديث عن انتهاك "المنع من التغطية" الذي احتل المرتبة الأولى من بين الانتهاكات، وذلك خلال عام 2021 بعدد (30) حالة انتهاك بنسبة 28% من إجمالي الانتهاكات، وتتزايد القيود والعراقيل التي تواجه الصحفيين والإعلاميين في مصر في سبيل التغطية الإخبارية؛ فقد استمر انتهاك المنع من التغطية متصدرًا أنواع الانتهاكات الأكثر حُدوثًا خلال الأربع سنوات السابقة، كما تتزايد العقبات أمام الصحفيين للتحقيق في المواضيع الحساسة والكشف عنها؛ ففي سياق أزمة كوفيد19- على سبيل المثال أحكمت السلطات سيطرتها على تدفق المعلومات وحظرت الحكومة نشر أية أرقام عن أعداد الإصابات أو الوفيات غير تلك الصادرة عن وزارة الصحة.

ومن ناحية أخرى؛ استمرت السلطات المصرية في القبض على الصحفيين وتوجيه الاتهامات الفضفاضة؛ حيث تم القبض على سبعة صحفيين أثناء أداء عملهم لا زال ثلاثة منهم قيد الحبس الاحتياطي. و بنهاية عام 2021 يقبع خلف القضبان عدد (30) صحفيًا وإعلاميًا باتهامات نشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية أسست على خلاف الدستور والقانون، لتصبح مصر بهذا العدد واحدة من أكبر السجون في العالم بالنسبة للصحفيين.

واستمرت السلطات المصرية في عملية حجب المواقع الالكترونية - التي تمثل تيارات لا تستسيغ الجهات التنفيذية خطابها أو تقوم بتهديد مصالحها، وذلك من أجل التضييق على مساحات حرية الرأي والتعبير، وإخفاء البيانات والمعلومات عن الجمهور؛ حتى أصبح لدينا في منتصف عام 2021 تقريبا حوالي، 606 مواقع و32 رابطًا بديلًا تم حجبهم، من بينهم 118 موقعًا لوسائل صحفية وإعلامية، وخلال عام 2021 تم حجب إجمالي 10 مواقع. 1 وبشكل عام؛ يعد حجب المواقع الصحفية أحد أبرز الانتهاكات النوعية الذي يحمل في طياته انتهاكات أخرى، ويؤدي إلى إشكاليات ونتائج كارثية أخري سواء بالنسبة للصحفيين أو المواقع والمؤسسات الصحفية منها الآثار الاقتصادية على هذه المواقع والعاملين كخسارة الجمهور وقلة الزيارات والوصول، إلى جانب ابتعاد المعلنين عن نشر إعلاناتهم على هذه المواقع، مما يتسبب في تقليل المصادر التي تعتمد عليها المواقع في الوفاء بالتزاماتها تجاه العاملين. كما يؤثر ذلك على ضعف المحتوى الصحفي وازدياد معدلات الرقابة الذاتية، وأخيرًا التأثير السلبي على الاقتصاد القومي، والمعلومات الحكومية حيث تؤدي عمليات الحجب إلى تنامي التخوفات لدى المستثمرين الراغبين في استثمار أموالهم في مجال الصحافة الإلكترونية.

ويتناول القسم الثالث من التقرير؛ تحليلًا لأهم القرارات التي تم إصدارها من قبل الجهات التنظيمية للعمل الصحفي والإعلامي خلال عام 2021، والمتمثلة في المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، وأخيرًا لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب. لقد استمر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال عام 2021، في فرض سيطرته على وسائل الإعلام بداية من إصدار أكواد وتوصيات أسماها ضوابط للعمل الإعلامي ولكنها تمت صياغتها بناء على أيديولوجيات المجلس وحده دون مشاركة من نقابة الصحفيين أو الإعلاميين في الصياغة، مرورًا بإرسال الإنذارات أو التحويل للتحقيق، وصولًا إلى فرض الغرامات المالية وإيقاف بث البرامج. وقام المجلس بفرض عقوبات على الوسائل الصحفية والإعلامية استنادًا إلى مفاهيم واسعة ومطاطة وضعها من قبل في لائحته التنفيذية، وإصدار عقوبات قاسية لا تناسب الجرم المرتكب في حق كل من الوسائل الصحفية والإعلامية أو في حق العاملين بها على حد سواء.

واتسمت جهود الهيئة الوطنية للصحافة في تطوير المؤسسات الصحفية القومية بالطابع الفردي، وكانت قراراتها فوقية تمر دون استشارة الصحفيين ودون إجراء مناقشات مجتمعية حولها، بالتوازي مع تعمد تهميش نقابة الصحفيين، وهو ما ينم عن استئثار "الهيئة" بأحقيتها في تنظيم وتوفيق أوضاع المؤسسات الصحفية القومية، دون أي اعتبار لوجهة نظر الصحفيين ونقابتهم. واستنادًا إلى قانون الهيئة الوطنية للصحافة الذي سيطرت من خلال السلطة التنفيذية على المؤسسات الصحفية القومية عبر سيطرتها على تشكيل مجالس إدارات هذه المؤسسات؛ أصدرت الهيئة الوطنية للصحافة ثماني قرارات بشأن تشكيل مجالس إدارات الصحف القومية، وست قرارات بشأن تعيين رؤساء مجلس إدارات الصحف القومية ووكالة أنباء الشرق الأوسط، كما أعلنت الهيئة عن لائحة إدارية موحدة للمؤسسات الصحفية القومية.

وكذلك استمرت نقابة الصحفيين في تأجيل لجنة القيد وعقدتها مرة واحدة خلال عام 2021 بدلًا من مرتين، ويمتعض كثير من الصحفيين لهذا الأمر بسبب تأخر حصولهم على الامتيازات التي تقدمها لهم عضوية النقابة؛ كالاشتراك في المشروع العلاجي الذي تزداد أهميته في هذه الظروف الاستثنائية، والحصول على بدل التدريب والتكنولوجيا، وكذلك بدل البطالة، والذي يعتبر أحد الامتيازات الهامة، في حال تم الاستغناء عن عمل بعض الصحفيين، بسبب الأزمة الحالية.

وأخيرًا يتناول القسم الرابع تحليلًا لأبرز المحطات والمستجدات التي حدثت في المجال الصحفي والإعلامي ولاقت اهتمامًا واسعًا خلال عام 2021، والتي تمثلت في أزمة الانتخابات التي مرت بها نقابة الصحفيين، حيث شهدت أول انتخابات لنقابة الصحفيين في ظل الكورونا حالة كبيرة من اللغط حول إمكانية انعقاد الجمعية العمومية، بسبب التخوفات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا وخطورته على صحة الصحفيين أثناء التجمع والانتخاب. وتم تأجيل الانتخابات مرتين؛ الأولى في 5 مارس 2021 لعدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد "الجمعية"، أما المرة الثانية كانت في 19 مارس 2021 وتم تأجيلها بسبب عدم إمكانية إجراء الانتخابات داخل مبنى النقابة فقط لما يمثله من ضرر لا يمكن تجنبه في ظل جائحة كورونا، وذلك بعد رفضت وزارة الداخلية إقامة سرادق أمام النقابة، ورفضت وزارة الصحة الإشراف على الانتخابات، وانتهت الأزمة بانعقاد الجمعية العمومية بنادي المعلمين بالجزيرة بمحافظة الجيزة في الثاني من أبريل 2021. وأسفرت النتائج عن بقاء نقيب الصحفيين، ضياء رشوان، في منصبه للدورة الثانية على التوالي وفاز محمد خراجة، وإبراهيم أبو كيلة، وحسين الزناتى بمقاعد عضوية المجلس لفوق السن، بينما فاز بمقاعد عضوية المجلس تحت السن، أيمن عبد المجيد، ودعاء النجار، ومحمد سعد عبدالحفيظ، وبهذه النتائج ضم المجلس عضوين جديدين هما؛ دعاء النجار وإبراهيم أبو كيلة، بدلاً من جمال عبد الرحيم وعمرو بدر.

بعد الانتهاء من إجراءات الانتخابات؛ جاءت أزمة البدل كأبرز التحديات أمام المجلس الجديد؛ ففي نهاية شهر مارس 2021؛ أعلنت الحكومة المصرية زيادة البدل بنسبة 20%، وقد تبع ذلك عدد من الأخبار المتداولة حول اعتزام مصلحة الضرائب المصرية فرض ضريبة دخل قيمتها 10% على بدل التدريب والتكنولوجيا المخصص لأعضاء نقابة الصحفيين، وإزاء هذا الجدل، أصدر ضياء رشوان نقيب الصحفيين، بيانًا رسميا، كشف فيه عن وجود خلاف حول خضوع البدل للضريبة من عدمه في الكتاب الدوري الداخلي لرئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم (18) لسنة 2010.وكشف نقيب الصحفيين عن استمرار قيام النقابة بصرف البدل وفق نفس القواعد المطبقة عليه منذ بدء إقراره، والتي تعتبره غير خاضع للضريبة على المرتبات.

وفي 23 أبريل 2021، انتهى مجلس نقابة الصحفيين من تشكيل هيئة المكتب ولجانه المختلفة، والذي تم فيه إقرار لجنة المرأة، وقد تم تعيين الصحفية وعضوة المجلس، دعاء النجار، كمقرر للجنة شؤون المرأة. ولكن في مقابل ذلك؛ لم تقم لجنة شئون المرأة بأي نشاط خلال عام 2021؛ مما تعتبر معه لجنة المرأة لجنة مع إيقاف التنفيذ.

وأخيرًا تجددت أزمة تكويد الصحف (اعتراف نقابة الصحفيين بالصحف، وقبول الصحفيين بها ضمن دورات القيد التي تنظمها النقابة) خلال عام 2021؛ حيث عقد مجلس نقابة الصحفيين برئاسة ضياء رشوان، يوم 10 فبراير 2021، اجتماعًا لمناقشة عدد من الملفات، من بينها ملف تكويد هذه الصحف، ولكن لم يتم مناقشة هذا الملف خلال هذا الاجتماع، وفي وقت لاحق، قام المجلس بمخاطبة الصحف لتقديم ما يفيد بفتح ملفات تأمينية للعاملين بها والتحقق من وجود مقر ثابت ومعروف للجريدة والتأكد من أن الصحفيين النقابيين يمثلون 70% من طاقة العمل بالجريدة، وطالبت الصحف بتقديم كشف بعقود عمل الصحفيين النقابيين، وصور من برنتات التأمينات، وإقرارات من الصحفيين بأنهم يتقاضون رواتبهم بشكل منتظم، بالإضافة إلى تقديم كشف آخر بأسماء المتدربين الذين أتموا عامين عمل ويمتلكون أرشيفًا يثبت ذلك.

وفي أغسطس 2021، اجتمع رؤساء تحرير الصحف المتقدمة بطلب التكويد، وأصدروا بياناً يدينون فيه مجلس النقابة، ويتهمونه بالتسويف والتعنت، وطالب رؤساء التحرير فى بيانهم، بعقد اجتماع فوري مع نقيب الصحفيين لعرض وجهات نظر الصحف فيما يتعلق بملف التكويد، كما طالبوا بعقد اجتماعًا فوريًا مع أعضاء لجنة التكويد، معلنين رفض ما وصفوها بـ"الشروط التعجيزية التي اقترحتها لجنة التكويد والتي لا يتضمنها قانون أو لائحة". وفي الأخير؛ قرر مجلس نقابة الصحفيين، خلال اجتماعه الذي عقد يوم الأربعاء الموافق 22 سبتمبر 2021، برئاسة ضياء رشوان، رفض تكويد 10 صحف جديدة، لعدم انطباق الشروط على هذه الصحف، وشمل قرار

مجلس النقابة الأخير، صحف: (البيان، الكلمة، مصر المستقبل، الحدث الاقتصادي، البوصلة الاقتصادية، البورصجية، دي ميدل إيست، المسار، أهل مصر، وبلدنا اليوم). وبناء على هذا القرار؛ لا يحق للصحفيين العاملين بهذه الصحف التقدم للحصول على عضوية النقابة.

مقدمة

استمر تدهور حالة الحريات الصحفية في مصر خلال عام 2021؛ وظلت مصر في المرتبة (166) لمؤشر حرية الصحافة الذي تصدره منظمة "مراسلون بلا حدود"، وهي نفس مرتبة العام السابق. وعلى الصعيد المحلي سجلت مؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام" (107) انتهاكات بنهاية عام 2021، وعلى الرغم من قلة عدد الانتهاكات -مقارنة بالعام السابق التي بلغت 240 انتهاكًا- فإن ذلك لا يعكس تحسنًا على مستوى حرية الصحافة والإعلام، بل ترجع قلة عدد الانتهاكات بصورة أساسية في هذا العام إلى قلة الأحداث الضخمة التي يغطيها الصحفيين، إلى جانب عملية المراقبة الذاتية التي فرضتها سياسات الحكومة على الصحفيين والإعلاميين؛ فأصبح الصحفيون والإعلاميون لا يقولون إلا ما يملى عليهم خوفًا من التنكيل بهم، وأيضًا عملية تكميم الأفواه وإلصاق التهم الفضفاضة - كتهم نشر أخبار كاذبة، أو الإضرار بالأمن القومي- بالصحفيين الناقدين أو حتى أولئك الذين يثيرون موضوعات غير مألوفة.

وتتزايد القيود والعراقيل التي تواجه الصحفيين والإعلاميين في مصر في سبيل التغطية الإخبارية؛ واستمر انتهاك المنع من التغطية متصدرًا أبرز الانتهاكات الأكثر حدوثًا خلال الأربع سنوات السابقة، كما تتزايد العقبات أمام الصحفيين للتحقيق في المواضيع الحساسة والكشف عنها؛ ففي سياق أزمة كوفيد19- على سبيل المثال أحكمت السلطات سيطرتها على تدفق المعلومات وحظرت الحكومة نشر أية أرقام عن أعداد الإصابات أو الوفيات غير تلك الصادرة عن وزارة الصحة. وإلى جانب هذا وذاك؛ تستمر المؤسسات الصحفية والإعلامية في انتهاك حقوق العاملين بها؛ فقد رصدنا عدد 19 حالة فصل تعسفي و9 حالات حجب حقوق مادية، مع الوضع في الاعتبار أن هذه الحالات هي التي استطاع المرصد توثيقها وفق معاييرها، وليست كل حالات الفصل التعسفي التي حدثت خلال العام.

وفي نفس السياق استمرت السلطات المصرية في القبض على الصحفيين وتوجيه الاتهامات الفضفاضة؛ حيث تم القبض على 7 صحفيين أثناء أداء عملهم لا زال ثلاثة منهم قيد الحبس الاحتياطي. و بنهاية عام 2021 يقبع خلف القضبان عدد (30) صحفيًا وإعلاميًا باتهامات نشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية أسست على خلاف الدستور والقانون، لتصبح مصر بهذا العدد واحدة من أكبر السجون في العالم بالنسبة للصحفيين.

كما استمرت السلطات المصرية في عملية حجب المواقع الإلكترونية - التي تمثل تيارات لا تستسيغ الجهات التنفيذية خطابها أو تقوم بتهديد مصالحها، وذلك من أجل التضييق على مساحات حرية الرأي والتعبير، وإخفاء البيانات والمعلومات عن الجمهور؛ وقد تم حجب إجمالي 10 مواقع خلال عام 2021، حتى أصبح لدينا حوالي 606 مواقع و32 رابطًا بديلًا قد تم حجبهم، من بينهم 118 موقعًا لوسائل صحفية وذلك بنهاية عام 2021 [1]

كما استمرت الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام 2021 في محاولات إحكام القبضة على وسائل الصحافة والإعلام؛ حيث استمر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال عام 2021، في فرض سيطرته على وسائل الإعلام بداية من إصدار أكواد وتوصيات أسماها ضوابط للعمل الإعلامي ولكنها تمت صياغتها بناءً على أيديولوجيات المجلس وحده دون مشاركة من نقابة الصحفيين أو الإعلاميين في الصياغة، مرورًا بإرسال الإنذارات أو التحويل للتحقيق، وصولًا إلى فرض الغرامات المالية وإيقاف بث البرامج. وقام المجلس بفرض عقوبات على الوسائل الصحفية والإعلامية استنادًا إلى مفاهيم واسعة ومطاطة وضعها من قبل في لائحته التنفيذية، وإصدار عقوبات قاسية لا تناسب الجرم المرتكب في حق كل من الوسائل الصحفية والإعلامية أو في حق العاملين بها على حد سواء.

واستنادًا إلى قانون الهيئة الوطنية للصحافة الذي سيطرت من خلاله السلطة التنفيذية على المؤسسات الصحفية القومية عبر سيطرتها على تشكيل مجالس إدارات هذه المؤسسات؛ أصدرت الهيئة الوطنية للصحافة ثماني قرارات بشأن تشكيل مجالس إدارات الصحف القومية، وست قرارات بشأن تعيين رؤساء مجلس إدارات الصحف القومية ووكالة أنباء الشرق الأوسط، كما أعلنت الهيئة عن لائحة إدارية موحدة للمؤسسات الصحفية القومية.

يتناول هذا التقرير كل هذه الأمور وأكثر، بشيء من التفصيل، وذلك عبر أربعة أقسام رئيسة؛ يقدم القسم الأول رصدًا احصائيًا للانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين والإعلاميين خلال عام 2021 (1 يناير: 31 ديسمبر 2021)، مع إشارة للمنهجية التي تعتمدها المؤسسة في رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين، والصعوبات والمعوقات التي واجهت فريق الرصد والتوثيق بالمؤسسة، وكذلك أساسيات توصيف جميع الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين خلال العام المنقضي.

ويقدم القسم الثاني قراءة للانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين والإعلاميين خلال عام 2021، مع توضيح الفئة الأكثر تعرضًا للانتهاكات؛ الصحفيين أم الإعلاميين، ثم يقدم القسم مقارنة حالة الحريات الصحفية والإعلامية خلال الأرباع السنوية المختلفة من عام 2021، وكذلك يقدم مقارنة بين الانتهاكات خلال الأعوام الأربعة السابقة (2018، 2019، 2020، 2021). وأخيرًا يقدم القسم تحليلًا لأبرز الانتهاكات النوعية التي وقعت خلال عام 2021، والتي تمثلت في المنع من التغطية، والفصل التعسفي، وحجب المواقع الصحفية، وأخيرًا القبض على سبعة صحفيين ما زال ثلاثة منهم قيد الحبس الاحتياطي.

ويقدم القسم الثالث تحليلًا لأهم القرارات التي تم إصدارها من قبل الجهات التنظيمية للعمل الصحفي والإعلامي خلال عام 2021، والمتمثلة في المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، وأخيرًا لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب.

وأخيرًا، يقدم القسم الرابع تحليلًا لأبرز المحطات والمستجدات التي حدثت في المجال الصحفي والإعلامي ولاقت اهتمامًا واسعًا خلال عام 2021، والتي تمثلت في أزمة الانتخابات التي مرت بها نقابة الصحفيين، وإشكاليات البدل، وإشكاليات لجنة المرأة، وأزمة تكويد الصحف المصرية. وأخيرًا استقالة وزير الدولة للإعلام أسامة هيكل..

القسم الأول:
الرصد الإحصائي لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

يختص هذا القسم بالرصد الإحصائي للانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال عام 2021 (1 يناير: 31 ديسمبر 2021) ويضم هذا القسم أربعة محاور رئيسة؛ يبدأ أولًا بالمنهجية التي تعتمدها المؤسسة في رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات. ويتناول ثانيًا؛ الصعوبات والمعوقات التي واجهت فريق الرصد والتوثيق بالمؤسسة. ويقدم المحور الثالث عرضًا لأساسيات توصيف جميع الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال العام المنقضي. ونختم هذا القسم بالعرض الإحصائي لجميع الانتهاكات التي استطاعت وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة توثيقها خلال عام 2021.

أولًا: منهجية الرصد والتوثيق بالمؤسسة

تعتمد منهجية برنامج الرصد والتوثيق على عدة مصادر في عملية الرصد وهي:

1- الرصد المباشر للأحداث؛ وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2- ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى، ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.

3- البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين معنيين بملف حرية الإعلام.

أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق:

1- التوثيق المباشر: هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم أو مع من يمثلهم قانونيًا وتوثيق شهاداتهم وما تعرضوا له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم.

2- التوثيق غير المباشر: هو التوثيق الذي يتعذر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية مع تحري صحة المنشور؛ من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين أو زملاء الحالات في العمل أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

ويلتزم التقرير السنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات في الفترة من 1 يناير 2021 إلى 31 ديسمبر 2021، كما تشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية. وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقرير، وإجمالي الأرقام النهائية في التقارير الشهرية؛ لأن المرصد يقوم بشكل مستمر بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها. وفي كل الأحوال لا يعد هذا الاختلاف البسيط عاملًا تتغير على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير، كما يجب التنويه عن أن حالات الانتهاك قد تقع على شخصيات حقيقية (صحفي - إعلامي) وشخصيات اعتبارية (موقع - مؤسسة).

ثانيًا: أساسيات تصنيف الانتهاكات بالمؤسسة

يقدم هذا المحور عرضًا مبسطًا للأساسيات والقواعد التي اتبعها فريق عمل المرصد في تصنيف وتقسيم الانتهاكات وهي كالتالي:

• **حالة انتهاك:** هي كل انتهاك حدث لشخص واحد في مكان معين وزمان معين. ويتم تمييزها بـ ثلاث متغيرات رئيسية (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك)، ويوجد على نفس النمط انتهاك جماعي وذلك في حالة حدوث الانتهاك لأكثر من فرد معًا.

• **الصحفي/ الإعلامي الو اقع بحقه الانتهاك:** هو كل شخص تعرّض لانتهاك على خلفية تأدية عمله الصحفي/ الإعلامي وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله الصحفي/ الإعلامي من خلال عضوية نقابة الصحفيين/ الإعلاميين أو تصريح عمل أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية أو أرشيف صحفي/ إعلامي أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامي عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.

• يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون حسب نوع الضرر إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية). وكما ذكرنا، يتم ربط كل حالة انتهاك بـ "مكان معين، وزمان معين، نوع انتهاك معين، صحفي معين". وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

1- أضرار جسدية

- **التعرض للضرب أو إحداث إصابة:** تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

- **التعدي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب):** حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ الإعلامي أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه.

2- أضرار معنوية

- **قبض:** عملية القبض على صحفي/إعلامي وتحرير محضر ضده والعرض على النيابة ثم توجيه اتهامات له.

- **احتجاز غير قانوني:** تعني احتجاز الصحفي/الإعلامي بواسطة قوات نظامية داخل مكان مخصص للاحتجاز لفترة من الزمن ثم إطلاق سراحه دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

- **استيقاف وتفتيش:** استيقاف الصحفي/الإعلامي لمدة زمنية معينة دون ترحيله إلى مكان احتجاز معين أو تقييده، ليتم إطلاق سراحه بعدها دون تحرير محضر.

- **التعدي بالقول أو التهديد:** يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات سواء بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- **التعدي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز:** وتكون حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/الإعلامي.

3- أضرار مهنية

- **منع التغطية الصحفية:** وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية سواء تصوير أو بث. مع مراعاة أنه يتم تسجيلها كانتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة محددة الزمان والمكان، وارتبطت بحدث عام معين مثل المؤتمرات والندوات، بغض النظر عن عدد الصحفيين/الإعلاميين المتضررين، أما في حالة كون الواقعة متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي/إعلامي على حدة.

3- أضرار مهنية

- **منع التغطية الصحفية:**وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية سواء تصوير أو بث. مع مراعاة أنه يتم تسجيلها كانتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة محددة الزمان والمكان، وارتبطت بحدث عام معين مثل المؤتمرات والندوات، بغض النظر عن عدد الصحفيين/الإعلاميين المتضررين، أما في حالة كون الواقعة متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي/إعلامي على حدة.

- **منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي:** تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

- **قرار حظر نشر:** تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة فيما يتعلق بقضايا رأي عام متداولة.

- **مصادرة مطبوعة صحفية:** تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

- **اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.

- **منع من دخول النقابة:** تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر النقابة المنتمين إليها بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس النقابة.

- **منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر عملهم بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

- **الفصل التعسفي:** مخالفة القانون من قبل صاحب العمل وإصدار قرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للصحفي/الإعلامي العامل.

- **حجب المواقع الإلكترونية:** استخدام وسائل إلكترونية متقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي معين -إقليمي أو على مستوى الدولة- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

- **مسح محتوى:** إجبار الصحفي أو الإعلامي من قبل طرف أو أطراف أخرى على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

- **إيقاف عن العمل:** إجراء تتخذه الإدارة أو السلطة المعنية في مواجهة الموظف، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حرمان الموظف من مزاولة وظيفته خلال مدة الوقف عن العمل.

4- ملاحقة قضائية

- **أحكام قضائية بالحبس:** تكون أمام محاكم مختلفة سواء جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين في قضايا تتعلق بعملهم الصحفي.

- **تقييد حرية التنقل:** تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين داخل أو خارج البلاد مثل منع السفر أو منع دخول البلاد أو الترحيل خارج البلاد سواء تمت بقرارات من الجهات المعنية أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مسجلة بمنع دخول البلاد).

5- أضرار وظيفية وإدارية

- **إجراء إداري تأديبي:** هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية أو ما يتعلق بالشؤون الإدارية للصحفي داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله الصحفي.

6- أضرار مادية

- **إتلاف أو حرق معدات صحفية:** تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المخصصة للعمل الصحفي دون طابع الاستخدام الشخصي.

- **الاستيلاء على معدات صحفية:** تشمل حالات التحفظ على معدات صحفية بواسطة الجهات الرسمية المختصة أثناء تأدية العمل الصحفي أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مختصة بذلك.

- **الاستيلاء على معدات صحفية:** تشمل حالات التحفظ على معدات صحفية بواسطة الجهات الرسمية المختصة أثناء تأدية العمل الصحفي أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مختصة بذلك.

- **إخلاء سبيل بكفالة مالية:** تكون عبر جهات التحقيق المختلفة بعد القبض على الصحفيين الميدانيين وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المختصة.

- **فرض غرامة مالية:** عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المستأنفة أو الجنايات.

ثالثًا: الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية الرصد والتوثيق

يواجه فريق "برنامج الرصد والتوثيق بالمرصد" مجموعة من الصعوبات والمعوقات في عملية التوثيق منها:

1. صعوبات عملية في مختلف مراحل الرصد والتوثيق بسبب الأوضاع الأمنية.
2. صعوبة الوصول إلى المعلومات حسب السياقات الديموغرافية للواقعة أو بسبب قرارات إدارية مثل الحجب أو منع التغطية الصحفية وغيرها.
3. عدم الوعي المجتمعي الواسع بأهمية وجدوى التوثيق والدعم الحقوقي والقانوني، وخاصة الفئات المُتضررة، وعدم معرفة حقوقهم التي تكفلها القوانين والمواثيق الدولية.
4. التحقق من المعلومة بسبب التناقضات والمبالغات والتضليل أحيانًا لأي تضارب مصالح سواء على المستوى الشخصي أو المؤسسي.
5. عدم قدرة مصدر المعلومة على التعبير وإيصال المعلومات بسهولة.
6. تفهم البعد الإنساني والحالة النفسية والذهنية في التعامل مع المتضررين و المتضررات.
7. حماية الخصوصية وعدم جلب الضرر.

رابعًا: العرض الإحصائي لانتهاكات الحريات الإعلامية لعام 2021

وثق برنامج الرصد والتوثيق بالمؤسسة خلال عام 2021 عدد 171 حالة انتهاك ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات أو المؤسسات التي يعملون بها، وقد كان هناك 64 انتهاك وقعت خارج معايير المرصد، وعدد 107 حالات انتهاك داخل معايير المرصد1*. وقد حرص المرصد على تصنيف تلك الحالات للتعرف على الفئات التي تتعرض لمعدلات ضرر أكثر، ومحاولة تقديم المساعدات لها.

ويتناول هذا المحور عرضًا بيانيًا لهذه الانتهاكات خلال عام 2021؛ ويتم هذا العرض والتصنيف عبر سبعة متغيرات هي؛ نوع الانتهاك الواقع بحق الصحفي/ة أو الإعلامي/ة، تخصص الصحفي/ة أو الإعلامي/ة، جهة عمل الصحفي/ة أو الإعلامي/ة، جهة عمل المعتدي الذي قامت بهذا الانتهاك، النوع الاجتماعي للصحفي/ة أو الإعلامي/ة، التوزيع الجغرافي لهذه الانتهاكات على كل محافظات الجمهورية، وأخيرًا نوع التوثيق الذي قام به المرصد (توثيق مباشر - توثيق غير مباشر).

1 توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

تعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات خلال عام 2021 لأنواع شتى من الانتهاكات، شكلت ثلاثة أنواع منها نسبة 55.1 % من بين 107 انتهاكات، وجاءت الأنواع الثلاثة كالتالي؛ منع من التغطية بعدد (30 انتهاكًا) بنسبة 28% من إجمالي الانتهاكات، وفصل تعسفي (19 انتهاكًا) بنسبة 17.7%، والتعامل غير اللائق عشرة انتهاكات بنسبة 9.4%. بينما شكلت الأنواع الأخرى من الانتهاكات نسبة 44.9 %؛ وشملت تسعة انتهاكات بنسبة حوالي 8.5%، فيما يتعلق بوقائع حجب حقوق مادية، وعدد سبعة انتهاكات بنسبة 7.6% لوقائع القبض، و خمسة انتهاكات بنسبة حوالي 4.7% لحالات الاعتداء اللفظي، و أربع حالات بنسبة حوالي 3.7 % لإخلاء السبيل بتدابير احترازية.

بينما تم رصد ثلاث حالات بنسبة 2.9% لكل من الاعتداء الجسدي وإيقاف عن العمل، وحالتي انتهاك بنسبة 1.9% لكل من (تهديد بالقول، حجب موقع إلكتروني، سرقة محتوى صحفي، استيقاف، كفالة مالية وإخلاء سبيل بكفالة مالية)، وأخيرًا انتهاك واحد بنسبة حوالي 0.9% لكل من (منع من السفر، فرض غرامة مالية، تحطيم أجهزة عمل، سرقة متعلقات شخصية واحتجاز غير قانوني).

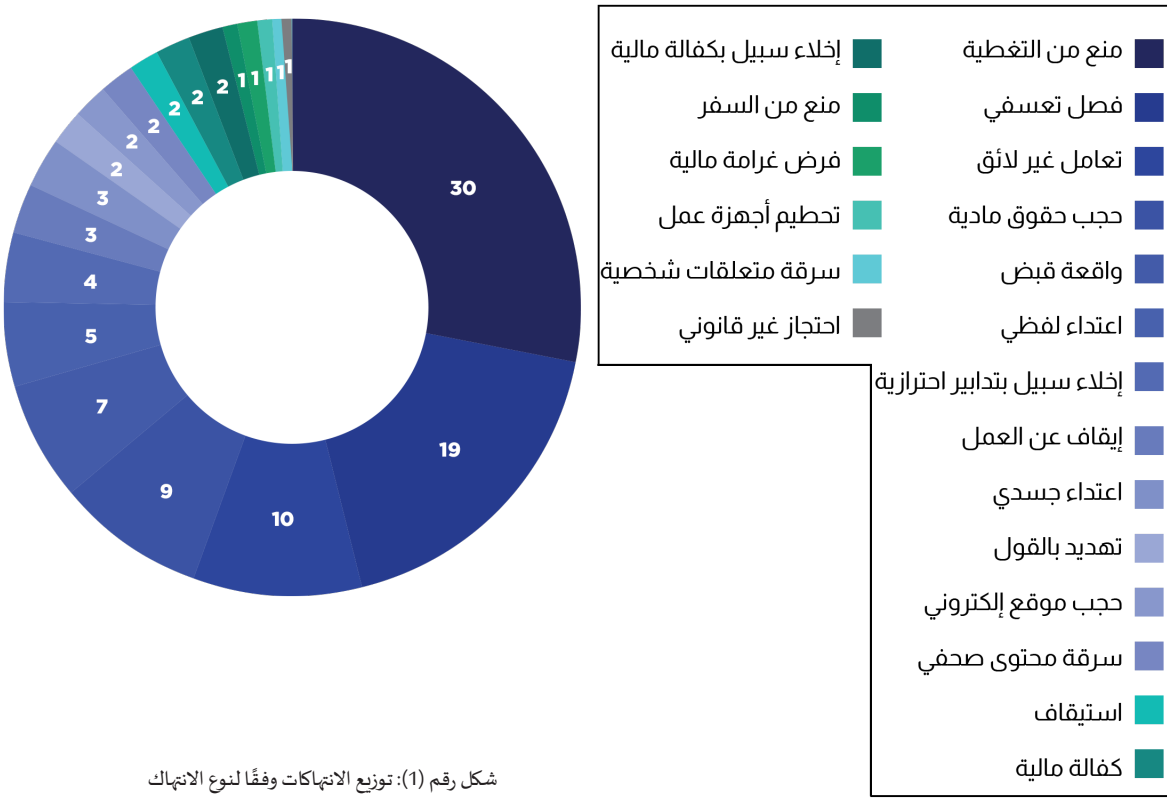

شكل رقم (1): توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

2 | توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/الإعلامي

على مدار عام 2021، كان المحررون الصحفيون الأكثر عرضة للانتهاكات بواقع تعرضهم إلى (56) انتهاكًا بنسبة حوالي 51.4% من إجمالي الانتهاكات، بينما تم رصد (21) حالة انتهاك بحق المراسلين بنسبة حوالي 19.6% من إجمالي الانتهاكات. كما تم رصد (17) حالة انتهاك بحق المصورين بنسبة حوالي 15.9 % من إجمالي الانتهاكات. و خمس حالات انتهاك بحق الصحفيين بنسبة حوالي 4.7% من إجمالي الانتهاكات. بينما تم رصد حالتي انتهاك بحق كل من المذيعين، ومثلهم في حق المراجع اللغوي والمواقع الإلكترونية بنسبة حوالي 1.9% من إجمالي الانتهاكات لكل منهم. وحالة واحدة بحق كل من (مترجم، معلق رياضي، غير محددة التخصص) بنسبة حوالي 0.9 % لكل منهم.

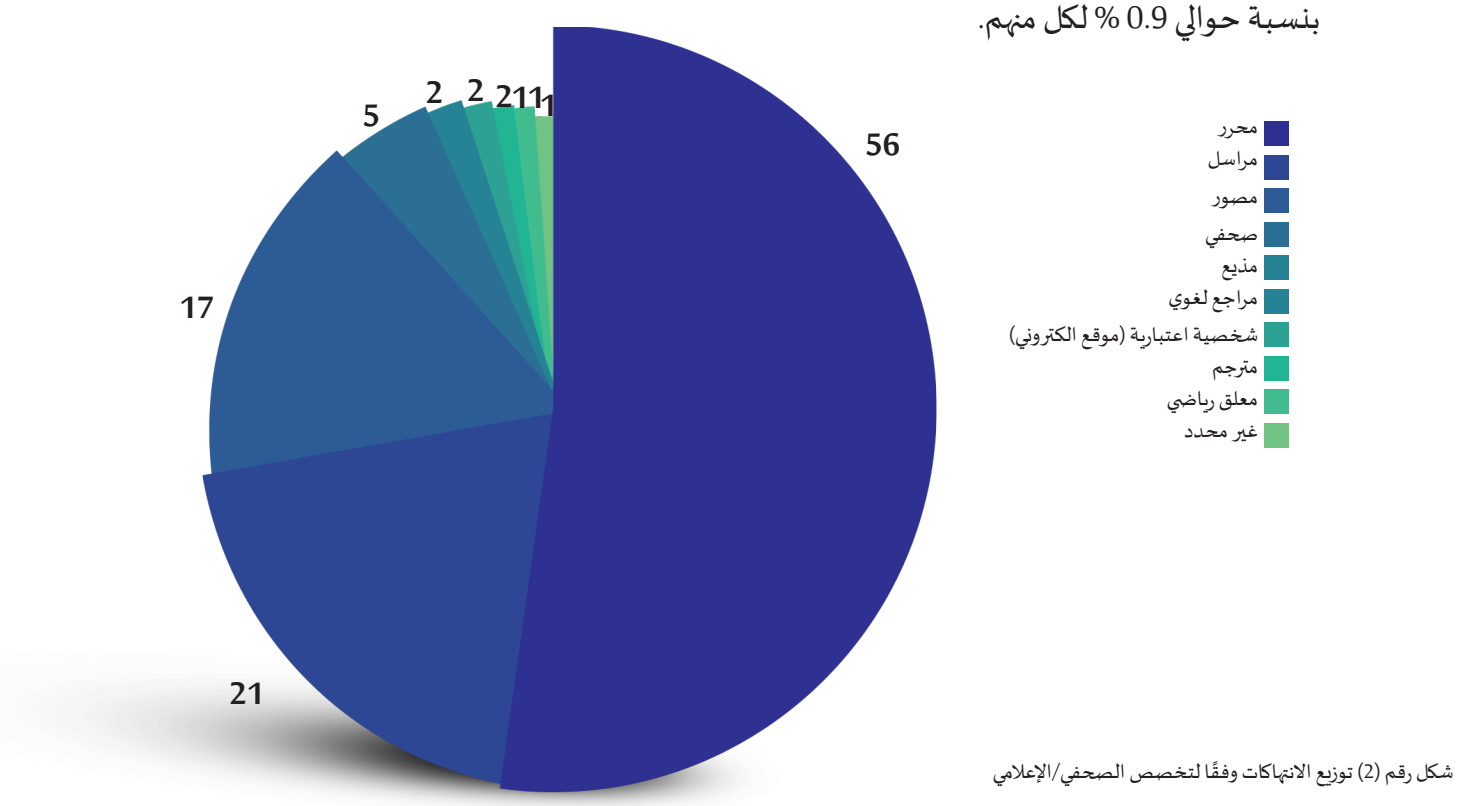

شكل رقم (2) توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/الإعلامي

3 | توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/الإعلامي

كان الصحفيون/الإعلاميون هم الأكثر عرضة للانتهاك خلال عام 2021 حيث تعرضوا إلى (77) انتهاكًا بنسبة حوالي 72 % من إجمالي عدد الانتهاكات. وتعرضت الصحفيات/الإعلاميات إلى (24) حالة انتهاك بنسبة 22.4% من إجمالي عدد الانتهاكات، بينما تم توثيق ست حالات انتهاك غير محددة النوع، بنسبة حوالي 5.6% من إجمالي عدد الانتهاكات، وتلك هي الحالات التي طال فيها انتهاك أو ضرر واحد مجموعة من الصحفيين/ات أو الإعلاميين/ات، أو الضرر الموجه إلى مؤسسة صحفية أو إعلامية بأكملها.

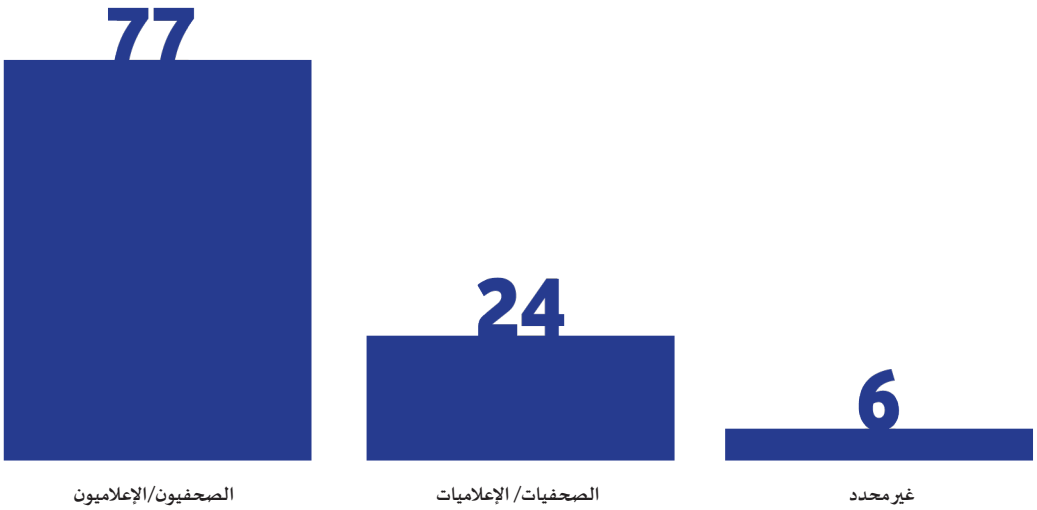

شكل رقم (3): توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/الإعلامي

4 | توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/الإعلامي

تشير الأرقام خلال عام 2021 إلى أن العاملين بالصحف الخاصة كانوا الأكثر تعرضًا للانتهاكات بواقع تعرضهم إلى (51) حالة انتهاك بنسبة حوالي 47.7% من إجمالي الانتهاكات، وجاءت الانتهاكات ضد العاملين بالمواقع الالكترونية في المرتبة الثانية بواقع (22) حالة انتهاك وبنسبة حوالي 20.7% من إجمالي الانتهاكات. كما تم رصد (15) حالة انتهاك بحق العاملين بالقنوات التلفزيونية بنسبة حوالي 14 % من إجمالي الانتهاكات، في حين أنه تم تسجيل عشر حالات بحق العاملين بالصحف القومية بنسبة حوالي 9.3% من إجمالي الانتهاكات، ثم أربع حالات انتهاك بنسبة حوالي 3.7% من إجمالي الانتهاكات للعاملين الغير محدد جهة عملهم. وكانت هناك حالتي انتهاك بحق العاملين في الصحف الحزبية بنسبة حوالي 1.9% من إجمالي الانتهاكات، وأخيرًا حالة واحدة لكل من العاملين بالقطعة، العاملين في منظومة خاصة والصحفي/ة الحر/ة بنسبة حوالي (0.9 %) لكل منهم.

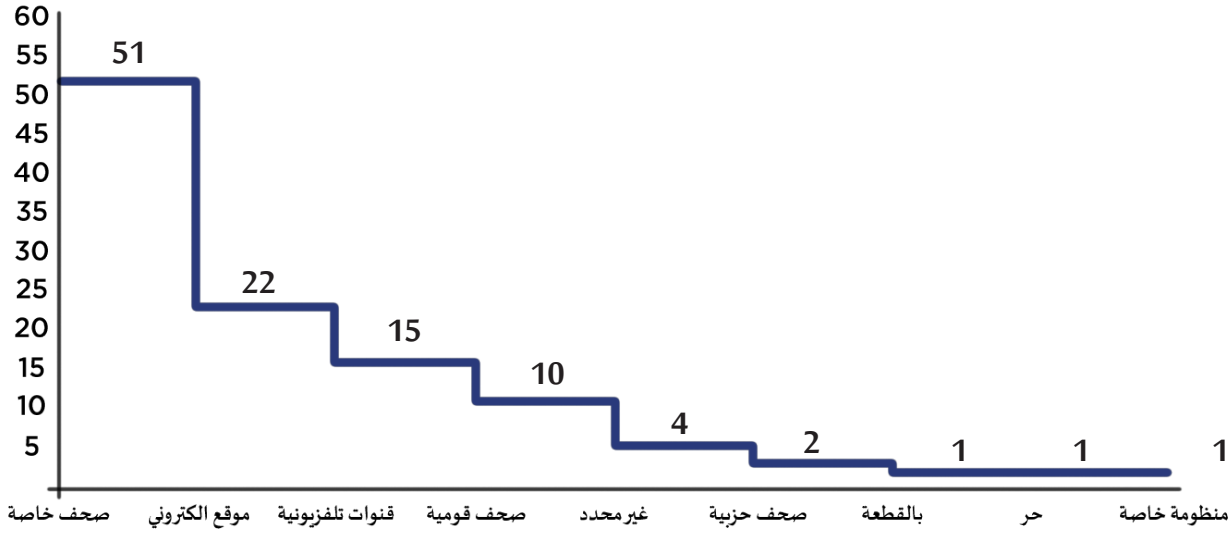

شكل رقم (4) توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/الإعلامي

5 | توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي

تصدرت الجهات الحكومية أكثر الجهات انتهاكًا لحقوق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال عام 2021، بواقع مسئوليتها عن (45) حالة انتهاك بنسبة 41.1% من إجمالي الانتهاكات، تلاها في المرتبة الثانية المؤسسات الصحفية بواقع تورطها في (16) حالة انتهاك بنسبة حوالي 15.9% من إجمالي الانتهاكات، بينما جاءت في المرتبة الثالثة الجهات الخاصة بواقع ارتكابها لـ (11) حالة انتهاك بنسبة حوالي 10.4% من إجمالي الانتهاكات، تلاها المدنيون بعشر حالات انتهاك بنسبة حوالي 9.3% من إجمالي الانتهاكات، ثم في نفس المرتبة جاءت كل من الجهات الرياضية و الجهات القضائية بتسع حالات انتهاك بنسبة حوالي 8.4% من إجمالي عدد الانتهاكات، تبع ذلك الجهات التشريعية بواقع أربع حالات انتهاك بنسبة حوالي 3.7% من إجمالي الانتهاكات، وجاءت الجهات الغير معلومة بحالتي انتهاك بنسبة حوالي 1.9%، وأخيرًا جاءت الجهات المستقلة في المرتبة الأخيرة بواقع حالة انتهاك واحدة بنسبة حوالي 0.9%.

شكل رقم (5) توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة المعتدي

6 توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

تصدرت محافظة القاهرة أكثر المحافظات التي وقع فيها أكبر عدد من الانتهاكات بواقع (48) حالة انتهاك وبنسبة حوالي 45.8% من إجمالي الانتهاكات، تلاها محافظة الجيزة بواقع (17) حالة انتهاك وبنسبة حوالي 15.9% من إجمالي الانتهاكات، ثم محافظة الدقهلية بعدد (11) حالة انتهاك وبنسبة حوالي 10.3%، ثم محافظة الفيوم والقليوبية بواقع (6) حالات بنسبة 5.6%، بينما تم رصد أربع حالات انتهاك بمحافظة قنا وبنسبة حوالي 3.7% من إجمالي الانتهاكات، وثلاث حالات انتهاك بمحافظة شمال سيناء وبنسبة حوالي 2.8% من إجمالي الانتهاكات. وحالتي انتهاك بمحافظتى الغربية وكفر الشيخ بنسبة حوالي 1.9% من إجمالي الانتهاكات، وأخيرًا حالة انتهاك واحدة بمحافظتي بورسعيد والبحيرة بنسبة حوالي 0.9% من إجمالي الانتهاكات، وغير محدد النطاق بواقع (6) حالات وبنسبة حوالي 5.7% من إجمالي الانتهاكات.

شكل رقم (6) توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

7 | توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق

سجل برنامج الرصد والتوثيق بـ "المرصد" عدد (107) حالات انتهاك خلال عام 2021، حيث تم توثيق (90) انتهاكًا توثيقًا مباشرًا بنسبة حوالي 83.2% من إجمالي عدد الانتهاكات. و(17) انتهاكًا بنسبة حوالي 16.8% تم توثيقها بطريقة غير مباشرة، عن طريق المصادر الصحفية الموثوقة.

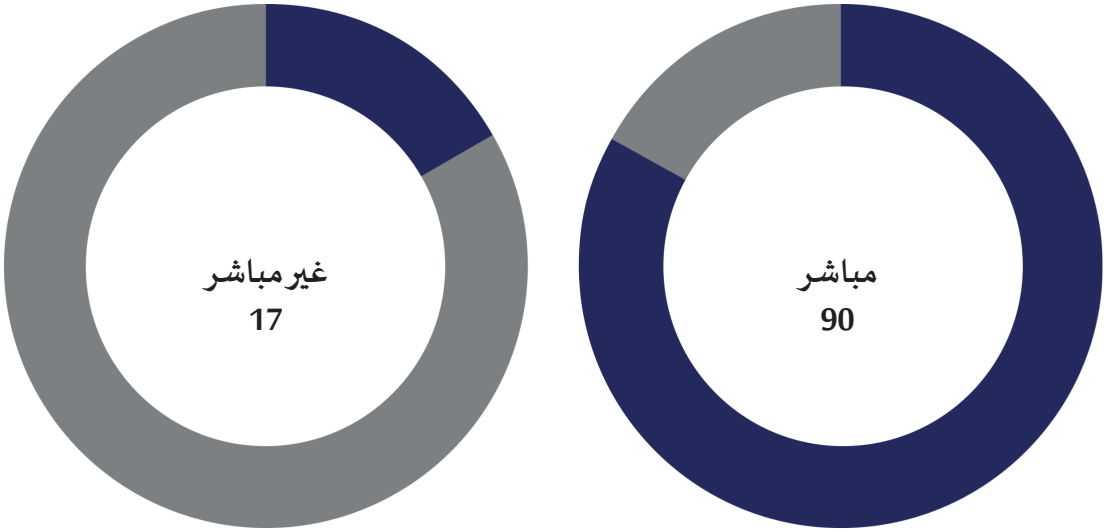

شكل رقم (7): توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق

القسم الثاني:
قراءة في انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية خلال عام 2021

يقدم هذا القسم قراءة للانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال عام 2021 (1 يناير: 31 ديسمبر 2021). ويحاول هذا القسم أن يوضح أيهما أكثر تعرضًا للانتهاكات، الصحفيون/ات أم الإعلاميون/ات؟، ثم يقدم القسم مقارنة حالة الحريات الصحفية والإعلامية خلال الأرباع السنوية المختلفة من عام 2021، وكذلك يقدم مقارنة بين الانتهاكات خلال الأعوام الأربعة السابقة (2018، 2019، 2020، 2021). وأخيرًا نقدم تحليلًا لأبرز الانتهاكات النوعية التي وقعت خلال عام 2021.

أولًا المقارنة بين الصحفيين/ات والإعلاميين/ات من حيث التعرض للانتهاكات خلال 2021

تمت المقارنة بين فئة الصحفيين/ات والتي تمثلت في انتهاكات تقع على كل من (مصور صحفي، صحفي، مراسل صحفي، محرر صحفي، مراجع لغوي، مترجم، الموقع الإلكتروني)، وفئة الإعلاميين (مذيع، معلق رياضي) وأخيرًا تم تجاهل الانتهاكات غير المحددة لأننا لا نعرف هل وقعت بحق فئة الصحفيين/ات أم فئة الإعلاميين/ات والانتهاكات الواقعة على المواقع الالكترونية. لذلك أصبح إجمالي الانتهاكات 104 انتهاكات وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات فقط. انظر شكل رقم (8).

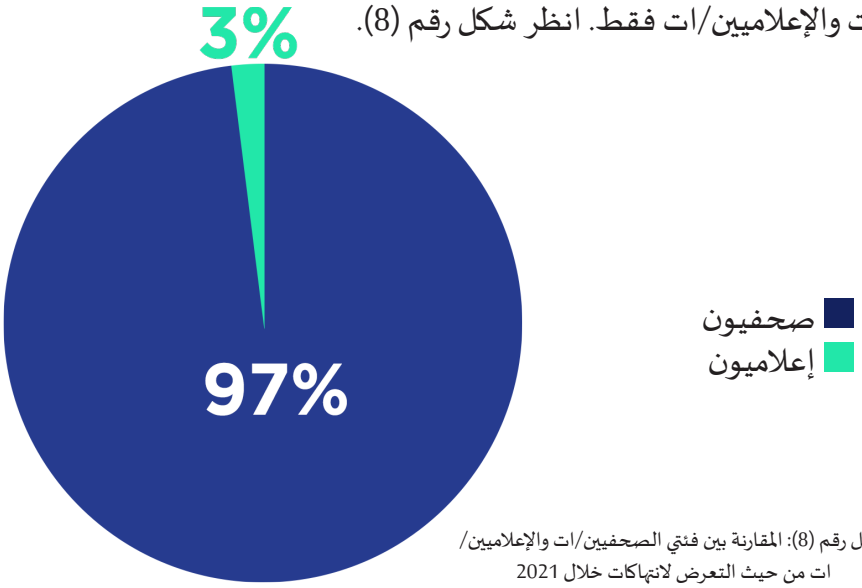

شكل رقم (8): المقارنة بين فئتي الصحفيين/ات والإعلاميين/ات من حيث التعرض لانتهاكات خلال 2021

يتضح من الرسم البياني أن الصحفيين كانوا الفئة الأكثر تعرضًا للانتهاكات خلال عام 2021؛ حيث تعرض الصحفيون/ات لـ 97% من إجمالي الانتهاكات التي وقعت في المجال الصحفي والإعلامي في مصر، في المقابل تعرض الإعلاميين/ات لـ 3% فقط من إجمالي الانتهاكات. ويرجع ذلك إلى طبيعة عمل الصحفي واحتكاكه الدائم مع الجهات التنفيذية في سبيل تغطية الأحداث، بينما معظم الإعلاميين لا يتعرضون لذلك بسبب طبيعة عملهم التي تكون غالبًا داخل الأستوديو، وقد تمثلت الانتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون، في منع برامجهم أو إيقاف المذيعين لحين تقنين أوضاعهم، وفقًا لتصريح المجلس الأعلى للإعلام. من ناحية أخرى، فإن عدد الإعلاميين محدود مقارنة بعدد الصحفيين؛ حيث يبلغ العدد الإجمالي لأعضاء نقابة الإعلاميين 2000 عضو -طبقًا لتصريح نقيب الإعلاميين في يناير 2021- في مقابل أكثر من 13000 عضو بنقابة الصحفيين -طبقًا للرقم المسلسل لآخر الصحفيين المسجلين بالنقابة في لجنة القيد الأخيرة في 2021-، وهو ما يمثل خمسة أضعاف المقيدين في نقابة الإعلاميين. أضف إلى ذلك عدد الصحفيين الذين يعملون في المجال الصحفي والإعلامي ولم يحصلوا بعد على عضوية نقابة الصحفيين.

ثانيًا: المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الأرباع السنوية في عام 2021

استطاع المرصد المصري للصحافة والإعلام توثيق 107 حالة انتهاك خلال عام 2021 سواء كانت حالات تم التعدي فيها على الصحفيين/ات أو الإعلاميين/ات أو المؤسسات التي يعملون بها. وقد تم تقسيم العام إلى أربعة أرباع؛ يضم الربع الأول الشهور من (يناير إلى مارس)، والربع الثاني (أبريل إلى يونيو)، والربع الثالث (يوليو- سبتمبر)، والربع الرابع (أكتوبر إلى ديسمبر). انظر شكل رقم (9).

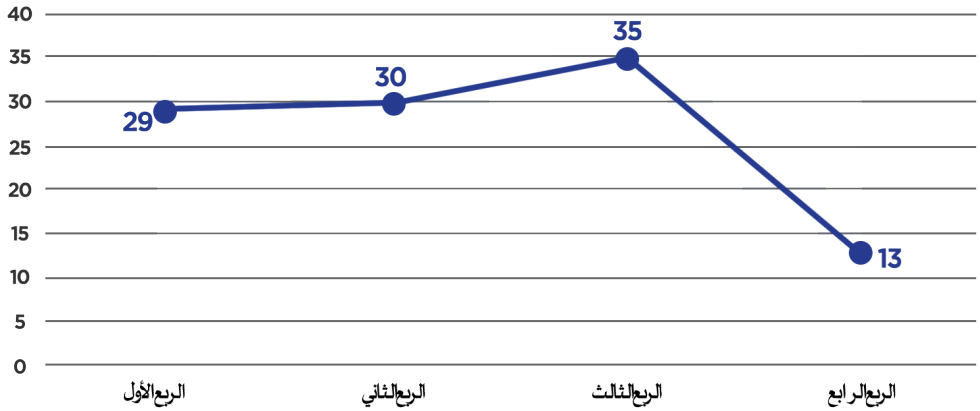

شكل رقم (9): المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الأرباع السنوية في عام 2021

وبالمقارنة وُجِد أن الربع الثالث هو أكثر أرباع هذا العام من حيث عدد الانتهاكات؛ فلقد شهد (35) انتهاكًا، بنسبة حوالي 33% من إجمالي عدد الانتهاكات خلال العام. وترجع هذه الزيادة بصورة أساسية إلى الانتهاكات الكثيرة التي وقعت للصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال انتخابات امتحانات الثانوية العامة، وحالات فصل الصحفيين تعسفيًا من قِبل إدارة جريدة الموجز وحجب حقوقهم المادية بالإضافة إلى حالات القبض على الصحفيين من أمام نقابة المهن الطبية ومن مطار القاهرة الدولي. كما كان الربع الرابع هو أقل أرباع العام من حيث الانتهاكات، ويرجع ذلك بصورة رئيسة إلى عدم وجود فاعليات كثيرة ليتم تغطيتها من قبل الصحفيين/ات.

ثالثًا: المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال السنوات (2018: 2021)

تمت المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال آخر أربع سنوات لمعرفة أسباب تزايد وتناقص إجمالي عدد الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال هذه السنوات. ولقد تم اختيار عام 2018 كنقطة مرجعية للمقارنة نظرًا لأن هذا العام قد شهد صدور قوانين تنظيم الصحافة والإعلام والمتمثلة في: القانون رقم 178 لسنة 2018 بإصدار قانون الهيئة الوطنية للإعلام، والقانون رقم 179 لسنة 2018 بإصدار قانون الهيئة الوطنية للصحافة، والقانون رقم 180 لسنة 2018 بإصدار قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى للإعلام.

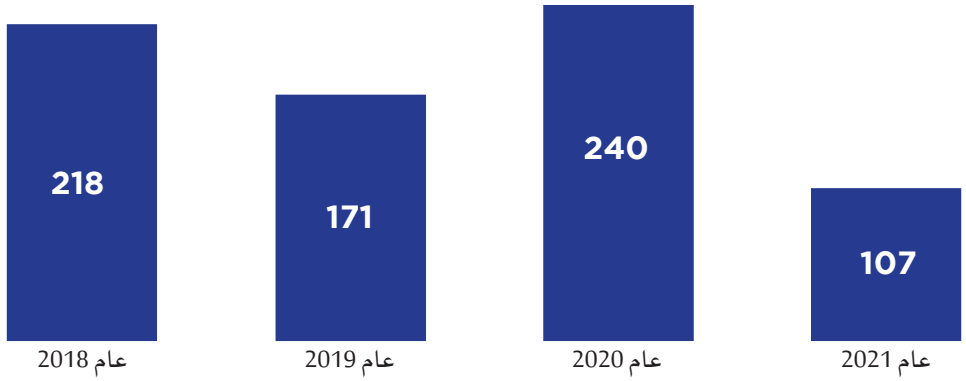

شكل رقم (10): المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال السنوات (2018: 2021)

يتضح من الشكل السابق أن عام 2020 هو الأكثر من حيث عدد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات خلال الأعوام الثلاثة السابقة؛ حيث بلغ إجمالي عدد الانتهاكات في هذا العام 240 انتهاكًا. وقد كان من المتوقع أن تكون عدد الانتهاكات خلال هذا العام أقل بكثير من الأعوام السابقة وذلك بسبب توقع انشغال الحكومة المصرية بمجابهة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، وتعطل عمل الصحفيين لفترات طويلة، وعدم عمل المؤسسات الصحفية بقدراتها الكاملة خلال فترات انتشار الفيروس، ولكن على عكس هذه الرؤية الاستهلالية المسبقة، ازدادت أعداد الانتهاكات خلال هذا العام بنسبة كبيرة؛ وقد يرجع ذلك إلى وجود عدد من الأحداث الميدانية والسياسية الهامة كان أبرزها إجراء انتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات البرلمان.

بينما كان عام 2021 هو العام الأقل من حيث عدد الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين والإعلاميين، وقد يرجع ذلك إلى ركود العمل الصحفي والإعلامي، وضيق مجال العمل الصحفي والإعلامي، وكذلك القوانين التي صدرت و أحكمت القبضة على المجال الصحفي والإعلامي، مما خلق بدوره ما أسماه بعض الصحفيين في مقابلة مع أحدهم "بالرقابة الذاتية" حيث يقول أحد الصحفيين "أننا أصبحنا نعرف ما يجب أن يقال وما لا يجب أن يقال، وما الذي يسبب لنا انتهاكات وما الذي لا يسبب لنا انتهاكات، ونحن نريد أن نحافظ على وظيفتنا حتى لا نخسرها، فأصبحنا نفعل ما يريده رئيس التحرير، والذي هو أيضًا ما تريده الجهات التنفيذية المتحكمة في المشهد".

رابعًا: أبرز الانتهاكات النوعية خلال عام 2021

نوضح في هذا الجزء أبرز الانتهاكات النوعية التي وقعت خلال عام 2021 والتي تمثلت في انتهاكات المنع من التغطية، الفصل التعسفي، والقبض على سبعة صحفيين خلال عام 2021، وأخيرًا حجب المواقع الصحفية.

1) المنع من التغطية الصحفية.. انتهاك مستمر

احتل انتهاك "المنع من التغطية" المرتبة الأولى من بين الانتهاكات وذلك خلال عام 2021 بعدد (30) حالة انتهاك بنسبة 28.3% من إجمالي الانتهاكات. وبذلك يستمر بقاؤه في صدارة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون خلال الأربع سنوات الأخيرة، حيث سجلت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام عدد (65، 37، 91) حالة انتهاك خلال أعوام (2018، 2019، 2020) بنسب (29.8%، 21.6%، 38.9%) على التوالي.

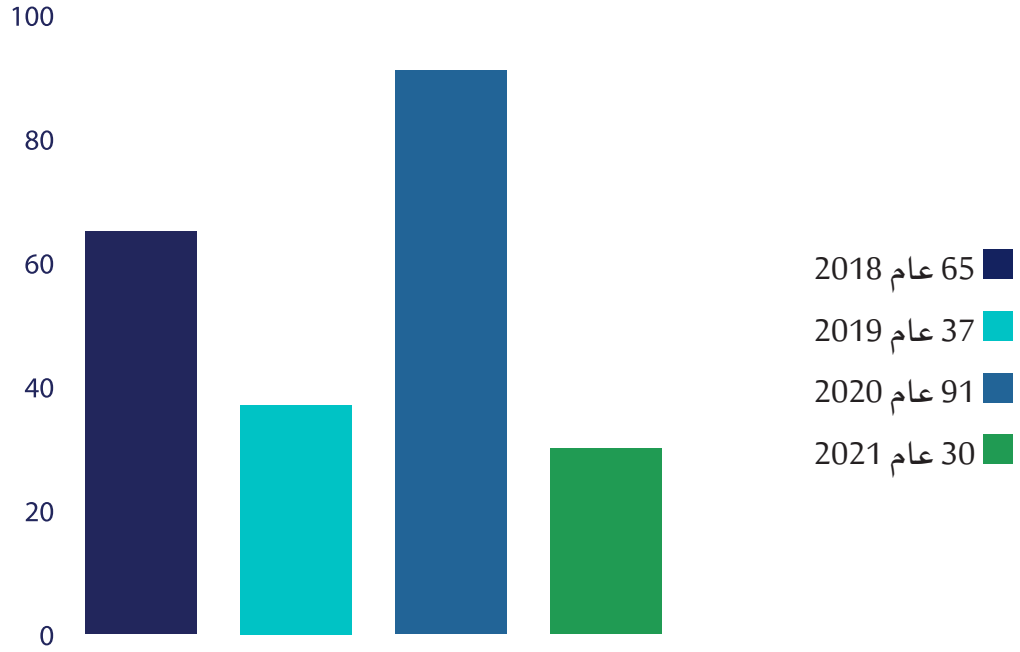

شكل رقم (11) مقارنة بين أعداد انتهاك المنع من التغطية خلال السنوات (2018: 2021)

وخلال الأربعة سنوات المذكورة؛ كان "المنع من التغطية" الانتهاك الأعلى تسجيلًا بين جميع الانتهاكات، حيث شكل نسبة 28.8% خلال عام 2021 من إجمالي الانتهاكات، بينما سجل 38.9% خلال عام 2020، ونسبة 21.6% خلال عام 2019، و29.8% خلال عام 2018، وذلك من إجمالي الانتهاكات.

يمثل انتهاك المنع من التغطية خطرًا يقوض أركان الديمقراطية في الدول عن طريق التضليل الإعلامي المتعمد وإخفاء ما تتعرض له هذه المجتمعات من انتهاكات وفساد مالي وإداري، وذلك بسبب كون وسائل الإعلام المسار الوحيد والأهم الذي يتلقى منه الجمهور، الأحداث والمعلومات في شتى المجالات، وقد اكتسبت التغطية الإعلامية أهمية بالغة لدورها في الوصول إلى الحقائق وإيصالها للمتابعين، مما يؤهلها للعب دورًا أساسيًا في تكوين الأفكار وصناعة التحليلات والرؤى لدى المواطنين، ومن خلال هذه التحليلات يستطيع الجمهور تكوين وجهات نظر ومواقف تجاه القضايا المختلفة، وهو ما يعزز أركان الديمقراطية وتبادل وجهات النظر بحرية دون وصاية أو توجيه.

تشير الإحصاءات إلى استمرار حدوث الانتهاك في غالبية الفعاليات المجمعة، ويمكن اعتباره الخطر الأكبر الذي يهدد الصحفيين باعتباره أكثر الانتهاكات احتمالاً للحدوث، مما يستلزم ضرورة تدخل الجهات الحكومية المعنية بتنظيم الصحافة والإعلام لإيقاف هذه الانتهاكات ووضع حداً لحدوثها، وذلك عن طريق ضمان وجود بيئة إعلامية آمنة تمكن الصحفيين من أداء عملهم بشكل مستقل وبدون أي تدخل، وذلك عن طريق تعزيز وتنفيذ الأطر القانونية المتعلقة بحماية الصحفيين، ويجب على الجهات التنظيمية القيام بدورها في منع محاولات إسكات الوسائل الإعلامية، بالتوازي مع نشر الوعي للدور الهام الذي يؤديه الصحفيين ووسائل

الإعلام في بناء مجتمعات ديمقراطية وعادلة قائمة على سيادة القانون، وعلى الجانب الآخر؛ يجب على نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين التدخل بقوة للضغط على الجهات التنفيذية لتنفيذ القانون والقيام بواجبها تجاه العاملين في الصحافة والإعلام، وذلك في سبيل الحفاظ على حقوق أعضائها.

وبالعودة إلى عام 2021، وفيما يخص انتهاك المنع من التغطية، استطاعت وحدة الرصد والتوثيق، توثيق 30 حالة انتهاك إجمالاً، منهم 26 انتهاكًا بطريقة مباشرة عن طريق التواصل مع ضحايا الانتهاكات أنفسهم بنسبة 86.7%، في مقابل أربعة انتهاكات مثلت 13.3% من إجمالي الحالات تم توثيقها بطريقة غير مباشرة عن طريق وسائل الإعلام بعد التأكد من مدى مصداقيتها. انظر شكل رقم (12).

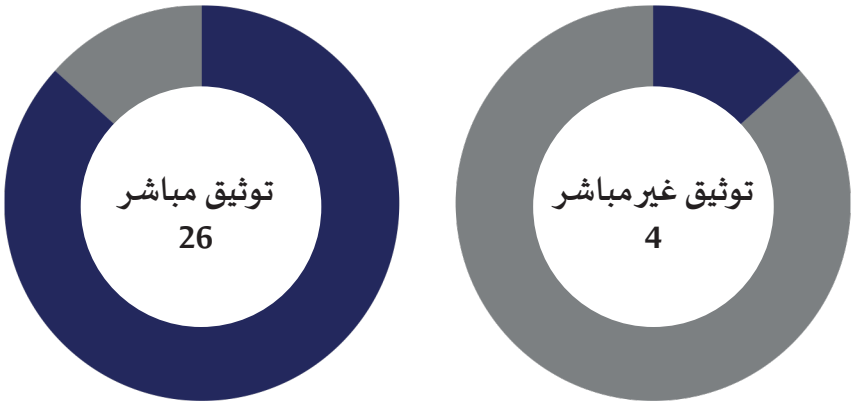

شكل(12) توزيع انتهاك المنع من التغطية وفقًا لدرجة التوثيق

وتشير الأرقام إلى أن الصحفيين هم الأكثر عرضة إلى هذا الانتهاك، وذلك بنسبة 63.3% من إجمالي الانتهاكات، بينما تعرضت الصحفيات إلى 23.3%، وأخيراً جاءت الحالات الجماعية بنسبة 13.4% من إجمالي الانتهاكات البالغ عددها (30) انتهاكًا انظر شكل رقم (13).

شكل(13) توزيع انتهاك المنع من التغطية وفقا لنوع الصحفي

وخلال عام 2021؛ تصدرت الجهات الحكومية قائمة الجهات المعتدية على الصحفيين فيما يخص انتهاكات المنع من التغطية، حين قامت بمنع 16.7% من إجمالي حالات من التغطية الصحفية فى مختلف المناسبات وشتى المحافظات انظر شكل رقم (14).

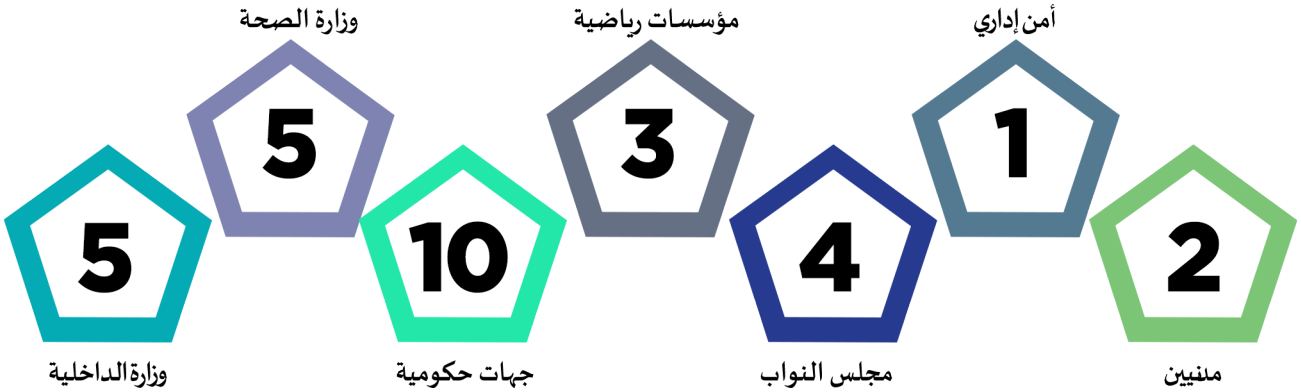

شكل(14) توزيع انتهاك المنع من التغطية وفقاً لنوع الجهات المعتدية

بينما تصدرت محافظتي القاهرة والدقهلية قائمة المحافظات التي حدث بها أكبر عدد من الانتهاكات برصيد 33.3 لكل منهما، في حين توزعت باقي الانتهاكات على محافظات (الفيوم، قنا، القليوبية، وشمال سيناء) انظر شكل رقم (15)

شكل(15) توزيع انتهاك المنع من التغطية وفقا للنطاق الجغرافي

وأخيراً؛ للعام الرابع على التوالي؛ لا يزال الصحفيون العاملون في الصحف الخاصة الأكثر عرضة للانتهاك من قبل الجهات المعتدية وذلك بنسبة 60% من إجمالي الانتهاكات خلال عام 2021، في مقابل صحفيو الجرائد القومية والجرائد الحزبية، حيث تعرض الصحفيون العاملون بالصحف القومية إلى 6% من إجمالي الانتهاكات، وتعرض الصحفيون العاملون في الصحف الحزبية إلى 3% من إجمالي الانتهاكات.

وتعرض العاملون في المواقع الالكترونية الخاصة إلى ثلاث انتهاكات بنسبة 10% من إجمالي الانتهاكات، بينما تعرض العاملون في القنوات التليفزيونية إلى انتهاكين بنسبة 6% من إجمالي الانتهاكات. وأخيراً؛ لم تستطع وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة التأكد من جهة عمل 12% من حالات الانتهاك المرصودة، وذلك بسبب انتشار حالات المنع الجماعي لعدد كبير من الصحفيين وهو ما يصعب عمل فريق الرصد والتوثيق بالمؤسسة في متابعة جميع الحالات. انظر شكل رقم (16)

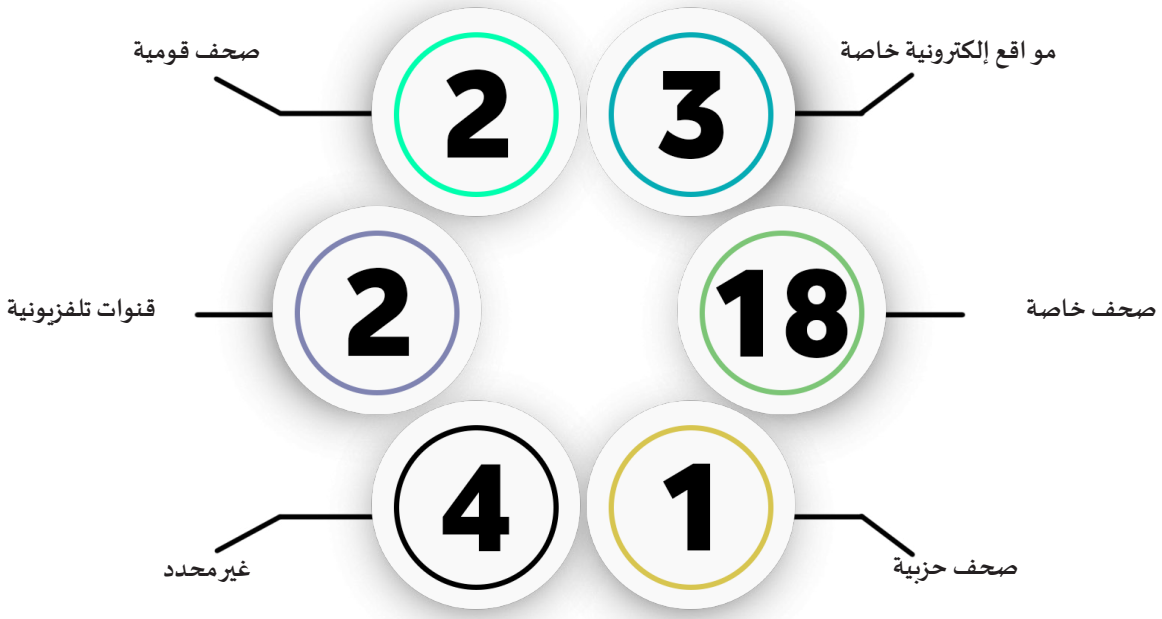

شكل(16) توزيع انتهاك المنع من التغطية وفقًا لجهة عمل الصحفي

2) الفصل التعسفي... قطار لا يوقفه وباء

للعام الثالث على التوالي؛ تحتل الانتهاكات المتعلقة بحقوق الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية ثاني أكثر الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون بمجال الصحافة والإعلام، وكذلك للسنة الثانية على التوالي منذ تصنيف فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" بـ الجائحة العالمية، والذي نتج عنه إصابة ملايين من البشر عبر العالم.

ومع انتشار الوباء، وتعرض الصحفيون لخطر الإصابة به، استمرت المؤسسات الصحفية والإعلامية في انتهاك حقوق الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية، فلم يمنع "انتشار الفيروس" الانتهاكات من التوقف، واتجهت المؤسسات الصحفية إلى تخفيض العمالة في سبيل تفاديها للأزمة المالية الناتجة عن "انتشار الفيروس".

وفي ظل هذه الأجواء؛ سرعان ما يجد "الصحفي المفصول" نفسه أمام جبلًا من المسئوليات والاحتياجات الأساسية يُفترض عليه تلبيتها، فيجب على الصحفي أن يكافح من أجل توفير المأكل والملبس، وقد يضطر إلى دفع تكاليف العلاج الباهظة، في حال إصابته بفيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، ويحدث كل ذلك في سوق عمل غير مشجع وغير متكافئ، يمتلئ بالعاطلين، في مقابل قلة فرص العمل.

وفي هذا الصدد؛ تؤكد مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام على ضرورة وجود تدخل حاسم من النقابة والجهات المعنية لإنهاء استمرار القرارات التعسفية الصادرة بحق الصحفيين، خصوصًا تلك التي تستهدف

العبث في ظروف الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تعد انتهاكات قاسية ومزدوجة بسبب انعكاساتها السلبية على أحوال الصحفيين في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19". وتستطيع النقابة تكثيف جهودها مستخدمة السياسات التي تخول لها طبقاً لقانون نقابة الصحفيين والتي من أهمها (التفاوض وتسوية الخلافات، توفير الإعانة المالية، توفير الدعم القانوني، وتطبيق العقوبات بحق المؤسسات المعتدية).
وبالتركيز على العام المنقضي عام 2021؛ رصدت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام عدد (19) حالة فصل تعسفي؛ انتسب الصحفيون المتضررون منها إلى ست مؤسسات صحفية فقط، موزعين ما بين (جريدة الموجز، دار الهلال، البوابة نيوز، قناة النادي الأهلي، بوابة أخبار اليوم). انظر شكل رقم (17).

شكل(17) توزيع انتهاك الفصل التعسفي طبقًا للمؤسسة الصحفية

تشير الأرقام إلى أنه على الرغم من تعرض الصحفيون العاملون في المؤسسات الحكومية والخاصة إلى الانتهاكات، إلا أنه ينتشر بنسبة أكبر في المؤسسات الخاصة، وتأتي هذه البيانات متوافقة مع السنوات السابقة، والتي أوضحت أن العاملين في المؤسسات الخاصة الأكثر تعرضاً لانتهاك الفصل التعسفي، ويرجع ذلك لعدد من الأسباب أهمها، أن المؤسسات الصحفية الخاصة لا تخضع لرقابة حقيقية من المؤسسات التنظيمية والرقابية، حيث تقوم تلك المؤسسات باستغلال عوز الصحفيين واحتياجهم، وتقوم بتعيين أعداد كبيرة منهم دون عقود عمل أو تأمين اجتماعي.

وكان الربع الثالث (يوليو - سبتمبر) من عام 2021، أكثر الشهور المُسجل فيها أكبر عدد من الانتهاكات، وذلك برصيد تسع حالات انتهاك، تلاه الربع الثاني برصيد أربع حالات، ثم الربعين الأول والرابع برصيد ثلاث حالات لكل منهم (انظر شكل 18). وكانت جريدة الموجز هي الصحيفة التي سجلت أكبر عدد من حالات الفصل التعسفي خلال عام 2021 بواقع سبع حالات.

وقام الصحفيون المتضررون بتحرير محاضر إثبات حالة بمراكز الشرطة، وتقدموا بشكاوى إلى مكتب العمل لعودتهم مرة أخرى، ودشنوا صفحة على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" حملت اسم "لا للفصل التعسفي في جريدة الموجز". وبدوره؛ قرر مجلس نقابة الصحفيين، في اجتماعه الموافق 22 سبتمبر 2021، إحالة ياسر بركات، رئيس تحرير جريدة الموجز، إلى لجنة التحقيق النقابية، على خلفية شكوى الصحفيين بقيام الصحيفة

بمحاولات فصلهم تعسفيا.

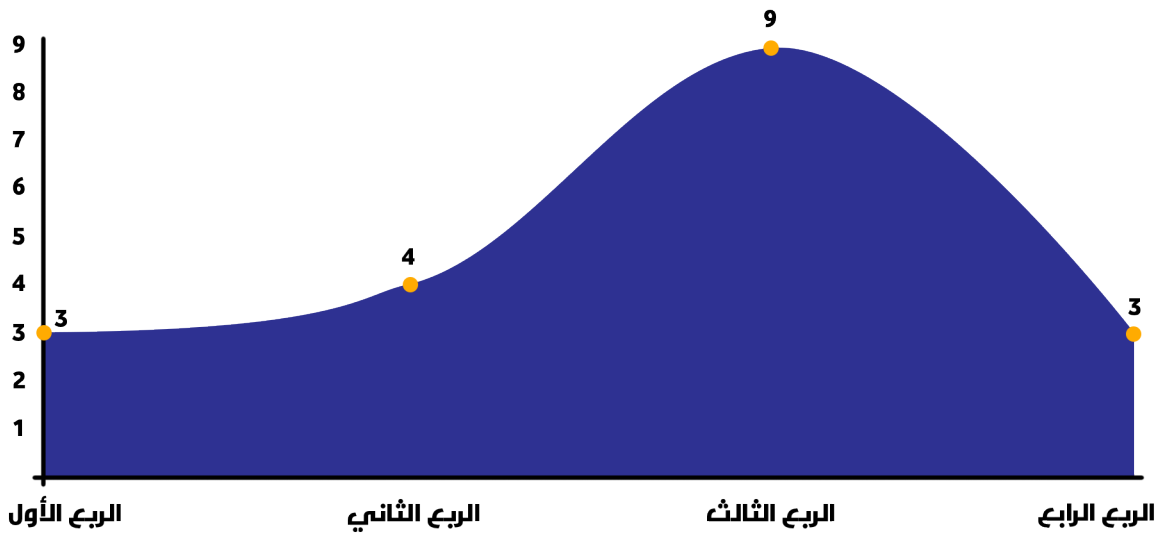

شكل(18) مقارنة بين عدد انتهاكات الفصل التعسفي خلال عام 2021

3) الأمن المصري يقبض على سبعة صحفيين خلال عام 2021

وثقت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام خلال عام 2021 سبع حالات قبض بحق سبعة صحفيين مصريين، وذلك في عدد من المناسبات المختلفة. بداية من يوم السبت الموافق 2 يناير 2021، حين حُرر محضر للصحفي المصور بموقع القاهرة 24 إسلام سعيد أحمد من قِبل الشرطة بعد استدعاء الأمن الإداري بمستشفى الصدر بالعباسية له، وذلك بسبب رصد وتصوير واقعة إهمال طبي داخل أحد المستشفيات، وتم إيداع الصحفي بالحجز رفقة صديقه المصور الصحفي مؤمن سمير، وتم اتهامهما بنشر وإشاعة أخبار كاذبة، وذلك على ذمة القضية رقم 2 لسنة 2021.

وبعد هذه الواقعة بأربعة أيام، وتحديدًا يوم 6 يناير 2021، توجهت قوات الشرطة إلى منزل الصحفي بموقع مصر 360، أحمد خليفة، الكائن بمحافظة الفيوم، وأخبرت أهل الصحفي بوجوب تواجده في مقر الأمن الوطني بالمحافظة، ثم توجه الصحفي إلى المقر في نفس اليوم ليتم احتجازه لمدة 13 يوم احتجازاً غير قانوني، وظهر الصحفي يوم الثلاثاء الموافق 19 يناير 2021 على ذمة قضية رقم 65 لسنة 2021 حصر أمن دولة، ووجهت له النيابة اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، ونشر أخبار كاذبة، واستخدام حساب على شبكة المعلومات لارتكاب الجريمة.

وفي الأول من أغسطس من عام 2021، قررت نيابة أمن الدولة حبس الصحفي بقناة الجزيرة مباشر، ربيع الشيخ، لمدة 15 يوم على ذمة التحقيقات، وذلك بعد أن ألقت أجهزة الأمن بمطار القاهرة الدولي القبض عليه فور وصوله لقضاء إجازة قصيرة مع عائلته قادمًا من العاصمة القطرية الدوحة.
وفي نفس السياق؛ ألقت قوات الأمن القبض على ثلاثة صحفيين بتاريخ 7 سبتمبر من العام 2021، من أمام نقابة الأطباء بشارع القصر العيني في محافظة القاهرة، أثناء تغطيتهم أحد المؤتمرات لطبيب أسنان يمتلك مشروع طبي هام، وتم التحقيق مع الصحفيين لمدة يومين، إلى أن تم إخلاء سبيلهم يوم الخميس الموافق 9 سبتمبر 2021 من نيابة قصر النيل.

وبشكل عام؛ لم تكن هذه الحالات هي الأولى التي تقوم فيها الجهات التنفيذية بحصار الصحفيين والقبض عليهم، سواء كان الصحفيون يغطون الفعاليات الاجتماعية والسياسية، وآخرين لا ترضى الجهات التنفيذية

عن خطهم التحريري، واتجاهاتهم المعارضة، فالحكومة المصرية دائما ما ترصد وتتحفظ ضد الصحفيين في سبيل الحفاظ على مشهد إعلامي صامت، لا يجد من خلاله الجمهور إلا رواية واحدة تحكيها الجهات التنفيذية، وتقصيها الأبواق الإعلامية.

4) حجب المو اقع الصحفية.. آثار اجتماعية و اقتصادية

قامت السلطات المصرية على مدار السنوات العشر السابقة بتطوير الآليات القانونية والتقنية لحجب مواقع الويب لأسباب تتعلق بحصار المعارضة السياسية، أو منع الجمهور من الوصول إلى معلومات وآراء معينة، أو فرض رقابة على بعض المحتويات لأسباب دينية أو أخلاقية[3]. وتشير البيانات المتاحة إلى تدهور حالة حرية الصحافة والإنترنت خلال السنوات السابقة تدريجيًا نحو حصار المواقع الالكترونية بشكل عام، والمواقع الصحفية بشكل خاص، وذلك بسبب التدخلات الحكومية المباشرة أحياناً، وغير المباشرة في معظم الأحيان.

ويمكن تعريف التدخلات المباشرة؛ بأنها قرارات الحجب التي تصدر عن الجهات التابعة للحكومة، ويكون معلن عنها، ويمكن من خلالها تحديد جهة الحجب، وفي مجال حرية الصحافة والإعلام؛ يتصدر "المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام" قائمة الجهات التي تتلاعب بالمشهد الصحفي والإعلامي من خلال حجب المواقع الإخبارية المستقلة، وإجبار الناشرين على إزالة المحتوى الذي ينتقد الحكومة.

وعلى الرغم من كون المجلس جهة مستقلة بقوة القانون، إلا أنه فرض نفسه في ساحة الصحافة والإعلام على أنه ممثلاً للحكومة المصرية، ويقوم باتخاذ قراراته بما يتوافق مع وجهات نظر الجهات الحكومية، وبما يخدم السياسات الحكومية التي تستهدف التضييق على مساحات حرية الرأي والتعبير، وإخفاء البيانات والمعلومات عن الجمهور، وحصار وسائل الإعلام المستقلة أو المعارضة.

وعلى الجانب الآخر؛ يمكن تعريف "التدخلات غير المباشرة" بأنها قرارات الحجب التي تصدر من جهات غير معلومة، والتي بدأت في عام 2011، حين تم حجب موقعي التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر عقب الدعوة للتظاهر في ميدان التحرير يوم 25 يناير 2011، ثم قطع خدمات الإنترنت والاتصالات عن كافة أنحاء مصر في يوم 28 يناير 2011.

لم تكن هناك نصوص قانونية تُنظم عملية حجب مواقع الوِب قبل عام 2015، وظلت عملية الحجب تتم دون أي غطاء قانوني، ثم تطور الأمر لإقرار بعض القواعد التي تسمح للجهات القضائية بتوقيع عملية الحجب، وفقًا لبعض الضوابط الاستثنائية مثل الحجب بموجب قانون مكافحة الإرهاب، إلا أن القواعد الاستثنائية لم تكن كافية لتطبيق عملية الحجب على نطاق واسع، فتجاوزت السلطات المصرية أزمات إقرار قوانين واستمرت في ممارسة عملية الحجب دون غطاء قانوني، ودون صدور قرارات رسمية معلنة، أو الإعلان عن الجهات القائمة بعملية الحجب ومع مرور الوقت أصبح الحجب أمرًا طبيعيًّا يواجهه المستخدمون بشكل يومي. وفي وقت لاحق بدأت السلطات في إقرار عدد من التشريعات واللوائح التنفيذية التي تُنظّم عملية الحجب.[4]

في2015، صدر قانون مكافحة الإرهاب، الذي نظم لأول مرة عملية حجب المواقع حيث أعطى القانون صلاحية للنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة بوقف المواقع أو حجبها[5]؛ حيث تشير المادة 49 من القانون 94 لسنة 2015 بشأن مُكافحة الإرهاب "للنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة، بحسب الأحوال، في الجرائم المنصوص عليها بالمواد (12، 15، 19، 22) من هذا القانون، أن تصدر أمرًا مؤقتًا بغلق المقار،

3-https://bit.ly/3Mpkhe
4-https://bit.ly/3MpkheJ
4-https://bit.ly/3MpkheJ

والأماكن، والمساكن، ومحال الإيواء على أن يصدر القرار من رئيس نيابة على الأقل، وتعتبر الأمتعة والأثاث المضبوط فيها في حكم الأشياء المحجوز عليها إداريًّا بمجرد ضبطها حتى يفصل في الدعوى نهائيًّا، وتسلم بعد جردها وإثباتها في محضر لحارس يكلف بحراسة الأختام الموضوعة على المقر أو المكان أو المحل أو المسكن المغلق، فإن لم توجد مضبوطات كلف بالحراسة على الأختام بالطريقة ذاتها، ويترتب على صدور الحكم بالبراءة سقوط أمر الغلق. وللنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة وقف المواقع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (29) من هذا القانون، أو حجبها، أو حجب ما يتضمنه أي وجه من أوجه الاستخدام المنصوص عليها في هذه المادة، والتحفظ على الأجهزة والمعدات المستخدمة في الجريمة"[6]

وإذا كان الموقع قد أُنشئ بغرض الترويج للأفكار أو المعتقدات الداعية إلى ارتكاب أعمال إرهابية أو لبث ما يهدف إلى تضليل السلطات الأمنية أو التأثير على سير العدالة في شأن أية جريمة إرهابية أو لتبادل الرسائل وإصدار التكليفات بين الجماعات الإرهابية أو المنتمين إليها أو المعلومات المتعلقة بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية في الداخل والخارج 1 وذلك كما تنص عليه المادة 29 من القانون 94 لسنة 2015 بشأن مُكافحة الإرهاب "يُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنين، كل من أنشأ أو استخدم موقعًا على شبكات الاتصالات أو شبكة المعلومات الدولية أو غيرها، بغرض الترويج للأفكار أو المعتقدات الداعية إلى ارتكاب أعمال إرهابية، أو لبث ما يهدف إلى تضليل السلطات الأمنية، أو التأثير على سير العدالة في شأن أية جريمة إرهابية، أو لتبادل الرسائل وإصدار التكليفات بين الجماعات الإرهابية أو المنتمين إليها، أو المعلومات المتعلقة بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية في الداخل والخارج. ويُعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين، كل من دخل بغير حق أو بطريقة غير مشروعة موقعًا إلكترونيًّا تابعًا لأية جهة حكومية، بقصد الحصول على البيانات أو المعلومات الموجودة عليها أو الاطلاع عليها أو تغييرها، أو محوها أو إتلافها أو تزوير محتواها الموجود بها، وذلك كله بغرض ارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة أو الإعداد لها"[8]

وتزايدت عمليات الحجب، ففي 24 مايو من العام 2017، قامت جهات حكومية مصرية غير معلومة بحجب 21 موقعًا تقدم محتوى صحفي وإخباري، واستمرت هذه الجهات في إصدار قرارات الحجب خلال السنوات التي تلتها، حتى العام المنقضي، 2021، حين حجبت هذه الجهات؛ الموقع الإلكتروني الخاص بصحيفة (180 تحقيقات)، وكذلك موقع (ديسكلوز نيوز) الخاصة بالصحافة الاستقصائية. واستمرت عملية حجب المواقع حتى أصبح لدينا في منتصف عام 2021 تقريبا حوالي، 606 مواقع و32 رابطًا بديلًا قد تم حجبهم، من بينهم 118 موقعًا لوسائل صحفية وإعلامية، وخلال عام 2021 تم حجب إجمالي 10 مواقع. [9]

وبشكل عام؛ يعد حجب المواقع الصحفية أحد أبرز الانتهاكات النوعية الذي يحمل في طياته انتهاكات أخرى، ويؤدي إلى إشكاليات ونتائج كارثية أخري سواء بالنسبة للصحفيين أو المواقع والمؤسسات الصحفية، ويمكن تلخيص هذه الانتهاكات والنتائج في النقاط الآتية:

1. الأثر الاقتصادي على الموقع والعاملين به

يؤدي حجب المواقع الإخبارية إلى خسارة الجمهور وقلة الزيارات والوصول إلى جانب المعاناة التي يتكبدها الجمهور للوصول إلى الروابط المحجوبة، وهو ما يؤدي إلى ابتعاد المعلنين عن نشر إعلاناتهم على الموقع، مما يتسبب في تقليل المصادر التي تعتمد عليها الصحف في الوفاء بالتزاماتها تجاه العاملين. ومع مرور الوقت؛ تضطر

6-https://manshurat.org/node/14679
7-https://bit.ly/3MpkheJ
8-https://manshurat.org/node/14679
9-https://bit.ly/3hMQoa0

المؤسسات الصحفية إلى تخفيض رواتب الصحفيين العاملين بالموقع كخطوة أولى، يتبعها إجراءات أخرى تتعلق بتخفيض أعداد العاملين والاستغناء عن بعضهم لتقليل التكاليف. ومن ثم يتم انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين عبر تخفيض الأجور أو الاستغناء عنهم، وينتهي في بعض الأحيان بإغلاق الموقع وتوقفه عن العمل.

وبالتوازي مع هذه الأزمة الاقتصادية؛ تعاني المؤسسات الصحفية من الترصد وإلقاء الاتهامات كونهم داعمين للإرهاب في مواجهة مؤسسات الدولة، وهو ما يؤدي إلى خلق حالة من الشك في مصداقية هذه المواقع بين المواطنين، وظهور حالة من الخوف من التواصل مع هذه الصحف، وهو ما يخلق صعوبة في التواصل مع المصادر الصحفية والمسؤولين الإداريين بالدولة.

يؤدي كل ما سبق بالصحف إلى الإغلاق اضطراريا، وهو ما قامت به عدد من الصحف أبرزها؛ مؤسسة التحرير، موقع مدد، وموقع كورابيا، وأخيراً إغلاق موقع "مصر العربية" الإخباري المستقل الذي أعلن عن توقف نشاطه بشكل كامل خلال الربع الثاني من 2021، وقد تبعه في ذلك منصة "أوبرا نيوز هوب"، وذلك بسبب الظروف المجحفة التي لا تساعد على استمرار العمل الصحفي بحرية في مصر.

أمام هذه الظروف؛ يعاني الصحفيون في كل الأحوال، سواء عن طريق تخفيض رواتبهم، أو فصلهم تعسفياً، أو الاستغناء عنهم بسبب غلق الموقع، وهو ما يؤدي إلى خلق أزمات اجتماعية واقتصادية شخصية متعلقة بالصحفيين في سبيل الوفاء بالتزاماتهم الشخصية الأساسية والطبية والاجتماعية، ويتحول هؤلاء الصحفيين إلى الانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل، ليبدأ طريق معاناة آخر في البحث عن فرصة عمل أخرى في بيئة تمتاز بكثرة العاطلين أمام وجود فرص عمل قليلة.

وتتضاعف هذه المعاناة، في حالة الصحفيين الشباب والمتدربين، الذين توقف عملهم الصحفي، فيواجه هؤلاء أزمات متشابكة أخرى تتعلق بالقيد في نقابة الصحفيين، وعدم قدرتهم على الانضمام لجداول النقابة، وهو ما يؤدي إلى ابتعادهم عن الامتيازات الوظيفية والمهنية التي يحصل عليها عضو النقابة.

2. ضعف المحتوى الصحفي وازدياد معدلات الرقابة الذاتية

يؤثر الحجب على المحتوى الصحفي المقدم، فمن ناحية؛ تخشى الصحف المحجوبة من نشر المواضيع الصحفية التي لا تستسيغها الجهات التنفيذية، خوفاً من التعرض لما هو أبعد من الحجب، أو الخوف من الترصد بالعاملين والقبض عليهم، أو اتهام المسؤولين عن المواقع بكونهم داعمين للإرهاب.

وعلى الجانب الآخر؛ تخاف المواقع غير المحجوبة من التعرض لعقوبة الحجب في حالة نشر أخبار أو روايات لا تدعم توجهات الجهات التنفيذية، أو إذا تجاوزت "الخطوط الحمراء"، ومن ثم يتسبب ذلك في تنامي معدلات الرقابة داخل المؤسسات الصحفية بشكل كبير، وتزايد رقابة الصحفيين الذاتية على أعمالهم، ويؤدي كل ذلك إلى أزمات في المحتوى الصحفي على مستوى الكم والكيف، ويعزز من وجود رواية واحدة للأحداث تكون الجهات التنفيذية مسؤولة عن إلقائها، بالمخالفة مع المبادئ التي تضمن حيادية ونزاهة وسائل الإعلام.

3. التأثير السلبي على الاقتصاد القومي، والمعلومات الحكومية

يمكن تصنيف سياسة الحجب بأنها سياسة طاردة للاستثمار، حيث تؤدي عمليات الحجب إلى تنامي التخوفات لدى المستثمرين الراغبين في استثمار أموالهم في مجال الصحافة الإلكترونية، فعملية الاستثمار قائمة على شعور المستثمر بالأمان على أمواله، فمن ثم فممارسة الحجب تثير تخوفات المستثمرين على أموالهم، فليس هناك أي ضامن لنجاح الموقع الصحفي في بيئة تحاصر الصحافة والإعلام، وليس هناك أي ضمانات لعدم تعرض الموقع إلى الحجب، أو القدرة على مواجهة قرارات الحجب في حالة حدوثه، وهو ما يعني خسارة الأموال.

ومن الجانب المعلوماتي الحكومي، فإن غياب الموقع الإلكترونية المستقلة أو المعارضة، يحجب جزء كبير من المعلومات التي لا تنشر في المواقع الموالية للحكومة، ومن ثم تفقد الجهات الرقابية أحد أعينها في متابعة مسؤولي الدولة وقراراتهم التي يمكن أن تحتوي على شبهات من الفساد أو اختلاس الأموال، وهي أحد الجوانب التي تغطيها الصحافة الاستقصائية.

القسم الثالث:
القرارات الإدارية للهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال 2021

يتناول هذا القسم من التقرير أهم القرارات التي تم إصدارها من قبل الجهات التنظيمية للعمل الصحفي والإعلامي خلال عام 2021، ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه القرارات جاء معوقًا أو مؤثرًا بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، بينما جاء بعضها الآخر منظمًا للحقوق والواجبات في بيئة العمل الصحفي والإعلامي.

أولًا: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والقوانين والضوابط التي أصدرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال عام 2021، والتي جاء بعضها تنظيميًا، وبعضها الآخر تقويضيًا لحرية الصحافة والإعلام.

لقد أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام عدة قرارات خلال عام 2021، كان من أهمها عدد 13 من القرارات والقوانين والضوابط؛ جاء منها سبع قرارات إصدار ضوابط للعمل الإعلامي (أكواد وتوصيات) وقرارين إحالة للتحقيق، وقرار واحد لكل من إيقاف برامج، فرض غرامة مالية، إنذار، ومنع من الظهور. انظر شكل رقم (19).

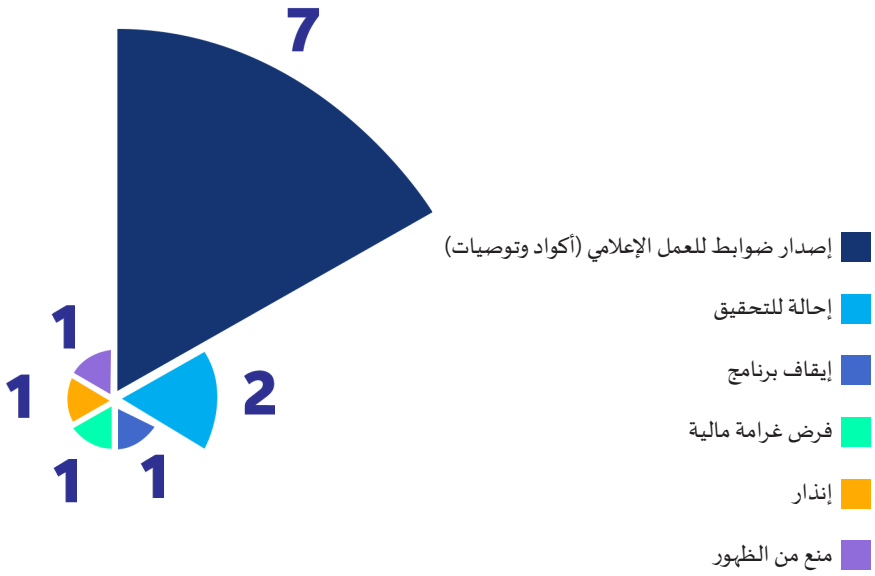

شكل رقم (19) قرارات وبيانات وقوانين المجلس الأعلى للإعلام

يمكن الاطلاع على القرارات كاملة من خلال هذا الرابط اضغط هنا

استمر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال عام 2021، في فرض سيطرته على وسائل الإعلام بداية من إصدار أكواد وتوصيات أسماها ضوابط للعمل الإعلامي ولكنها تمت صياغتها بناء على أيديولوجيات المجلس وحده دون مشاركة من نقابة الصحفيين أو الإعلاميين في الصياغة، مرورًا بإرسال الإنذارات أو التحويل للتحقيق، وصولًا إلى فرض الغرامات المالية وإيقاف بث البرامج.

واستند المجلس الأعلى للإعلام إلى لائحة الجزاءات الصادرة في مارس من عام 2019، في تطبيق العقوبات الواردة بها، تلك اللائحة التي لاقت رفضًا واسعًا من قبل جموع الصحفيين وعدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية، ونقابة الصحفيين، ونقابة الإعلاميين، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وذلك بسبب كثرة المفاهيم المطاطية باللائحة، وتغولها على اختصاصات نقابتي الصحفيين والإعلاميين، والسلطة القضائية، إضافة إلى مخالفات بعض نصوصها مواد الدستور المصري والمعاهدات والمواثيق الدولية.

وخلال عام 2021 أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام عددًا من القرارات الهامة التي مثلت تهديدًا صريحًا، وتضييقًا واضحًا على المؤسسات الصحفية والإعلامية والعاملين بها، وقيدت حرية الرأي والتعبير ولعب المجلس دور الوصي الأخلاقي عليها، ومن أهم هذه القضايا:

1. قرارات الأعلى للإعلام: استمرار الاستناد للمفاهيم الواسعة والمطاطة

أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في 3 فبراير 2021 برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر، ورؤساء التحرير وقيادات العمل الإعلامي في مصر، 6 توصيات مهمة، عقب اجتماع موسع دعا إليه المجلس، وشهد استعراض عدد من القضايا والموضوعات فيما يخص الهوية الأخلاقية، وقد أسفر الاجتماع عن عدة نقاط أبرزها الاتفاق على صياغة مدونة سلوك جديدة وفق القيم والأعراف الاجتماعية، ومطالبة الجهات الأمنية بسرعة إصدار البيانات الرسمية أو تعيين مُتحدثين بما يسمح بإتاحة المعلومات الدقيقة سريعا وعدم ترك الساحة للشائعات. وقد جاءت مدونة السلوك الجديدة ذو مفاهيم واسعة ومطاطة وغير واضحة؛ حيث أكد على ضرورة الحرص على إعلاء المحتوى الأخلاقي في وسائل الإعلام، وإزالة المحتوى غير الأخلاقي، مع ترك الحرية لكل مؤسسة أن تمارس دورها الرقابي الذاتي دون تدخل من الآخرين، واستخدام مصطلح "أخلاقي، غير أخلاقي" يترك الأمر مفتوحًا لتقدير المجلس وأعضائه في تحديد ما يعتبر أخلاقي وما هو غير أخلاقي؛ مما يدخل الأهواء والاعتبارات الشخصية في الحكم.

كذلك حدد المجلس الأعلى للإعلام بتاريخ 12 سبتمبر 2021 في لائحة الجزاءات الخاصة به، عقوبات وسائل الإعلام الخاصة بنشر الفتن والشحن الجماهيري؛ ونصت المادة 17 من لائحة الجزاءات التي أصدرها المجلس، على أن يعد قيام الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية أو الموقع الإلكتروني، بنشر أو بث أخبار كاذبة أو شائعات أو ما يدعو إلى مخالفة القانون أو التحريض على ذلك، أو الحض على العنف والكراهية أو التمييز أو الطائفية أو العنصرية أو ما من شأنه تهديد وحدة النسيج الوطني أو الإساءة إلى مؤسسات الدولة أو الإضرار بمصالحها العامة أو إثارة الجماهير، أو إهانة الرأي الآخر، أو نقل معلومات من وسائل التواصل الاجتماعي دون التحقق من صحتها، مخالفة تقتضي توقيع أحد الجزاءات التالية أو بعضها بحسب ما يقرره المجلس (1) مبلغ مالي لا يزيد مقداره عن مائتين وخمسين جنيهًا مصريًا أو ما يعادل هذه القيمة بالعملة الأجنبية (2) منع نشر أو بث أو حجب الصفحة أو الباب أو البرنامج أو الموقع الإلكتروني لفترة محدودة أو بصفة دائمة. وكذلك جاءت المفاهيم مطاطة وغير واضحة وتحتمل تأويلات كثيرة؛ كالإساءة إلى مؤسسات الدولة أو الإضرار بمصالحها العامة.

وفي 12 ديسمبر 2021؛ صدر القرار رقم 62 لسنة 2021 عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، بتعديل لائحة الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام المؤسسات الصحفية والمؤسسات الإعلامية بأصول المهنة وأخلاقياتها، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بمحتواها والقواعد والمعايير المهنية الضابطة للأداء الصحفي والإعلامي والإعلاني والأعراف المكتوبة. والتي جاءت تحت 21 بندًا رئيسيًا و61 بندًا فرعيًا، ضمت معظمها مفاهيم واسعة ومطاطة تحتمل تفسيرات كثيرة، كمقتضيات الأمن القومي الذي يمكن تفسيره بأكثر من طريقة و توسيع أو تضييق حدوده طبقًا لرؤية أعضاء المجلس والتي تتغير بتغير الأشخاص.

2. عقوبات قاسية لا تناسب الجرم المرتكب.. قضية تامر أمين نموذجًا

أثارت قضية تامر أمين في فبراير 2021 حول الإساءة لأهل الصعيد موجة غضب عارمة على وسائل التواصل الاجتماعي، وسرعان ما بادر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بوقف برنامج تامر أمين إلى حين استدعائه والتحقيق معه، والتأكيد على ضرورة الالتزام بمدونات النشر التي تحض على تعظيم القيم السلوكية والأخلاقية. كما قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، تغريم قناة النهار 250 ألف جنيه وإنذارها بسحب الترخيص حال تكرار المخالفات، وذلك بعد التحقيق مع تامر أمين في المخالفات المنسوبة له والممثل القانوني لقناة النهار.

وقد قضت محكمة جنح مدينة نصر في وقت لاحق، ببراءة الإعلامي تامر أمين من تهمة سب وقذف الشعب المصري وإهانته في الجنحة المباشرة المرفوعة ضده. وقرار المحكمة هذا يضع علامات استفهام حول قرارات المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الذي فرض عقوبات شديدة على الإعلامي والقناة دون تحقيق جيد في الواقعة؛ مما يجعل معظم أحكام المجلس هوائية وأيديولوجية.

ثانيًا: الهيئة الوطنية للصحافة

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للصحافة خلال عام 2021. يمكنك الاطلاع عليها من خلال هذا الرابط. اضغط هنا

وقد أصدرت الهيئة الوطنية للصحافة عددًا من القرارات كان أبرزها إصدار ثماني قرارات بشأن تشكيل مجالس إدارات الصحف القومية، و6 قرارات بشأن تعيين رؤساء مجلس إدارات الصحف القومية ووكالة أنباء الشرق الأوسط، والإعلان عن لائحة إدارية موحدة للمؤسسات الصحفية القومية، وأخيرًا دمج بعض الإصدارات الصحفية.

-1 الهيئة الوطنية للصحافة؛ قرارات بتشكيل مجالس إدارات الصحف القومية وتعيين رؤساء مجالسها أصدَرت الهيئة الوطنية للصحافة، برئاسة الكاتب الصحفي؛ عبد الصادق الشوربجي، 8 قرارات حملت أرقام من 22 لـ 29 لسنة 2021، بشأن تشكيل مجالس إدارات الصحف القومية. وشمل القرار تشكل مجلس إدارة كل من: "مؤسسة الأهرام، ومؤسسة الأخبار، ودار التحرير للطباعة والنشر، ودار المعارف، وروزا اليوسف، ووكالة أنباء الشرق الأوسط، والشركة القومية للتوزيع، ودار الهلال".

كما أصدَرت الهيئة الوطنية للصحافة برئاسة الكاتب الصحفي عبد الصادق الشوربجي، 6 قرارات حملت أرقام من 9 إلى 15 لسنة 2021، بشأن تعيين رؤساء مجلس إدارات الصحف القومية، ووكالة أنباء الشرق الأوسط؛ حيث تم تعيين عبد المحسن سلامة رئيسًا لمجلس إدارة مؤسسة الأهرام، وتعيين أحمد محمد جلال منتصر رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم، وتعيين محمد إياد أبو الحجاج رئيسًا لمجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، وتعيين أيمن فتحي أحمد توفيق رئيسًا لمجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف، وتعيين سعيد عبده مصطفى حسانين رئيسًا لمجلس إدارة مؤسسة دار المعارف، كما يسند إليه رئاسة مجلس إدارة الشركة القومية للتوزيع، وتعيين علي حسن محمد عبد الباقي رئيسًا لمجلس إدارة ورئيس تحرير مؤسسة وكالة أنباء الشرق الأوسط، وأخيرًا تعيين أحمد مصطفى عمر أحمد رئيسًا لمجلس إدارة مؤسسة دار الهلال.

جدير بالذكر أن السلطة التنفيذية سيطرت على المؤسسات الصحفية القومية عبر سيطرتها على تشكيل مجالس إدارات هذه المؤسسات؛ حيث تقوم الهيئة الوطنية للصحافة (الذي يعين رئيسها من قبل رئيس الجمهورية) باختيار رئيس مجلس الإدارة، الذي يكون مسؤولاً بدوره عن اختيار ستة أعضاء من ذوي الخبرات

الصحفية والمالية والاقتصادية، في حين يتم انتخاب 6 أعضاء ممثلين عن فئات الصحفيين والإداريين والعمال. ومن ثم يصبح الممثلين لعدد يفوق عن ثلاثة عشر ألف صحفي هما فردان فقط.

وعبر هذا الالتفاف القانوني، سيطرت "الهيئة" على مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، التي تمثل السلطة المهيمنة على شؤون المؤسسات القومية، وتختص بتصريف أمورها، وإدارة الأعمال والأنشطة التي تتولاها، أو تنفيذها، وللمجلس الحق أن يتخذ ما يكون لازماً من قرارات لتحقيق أهدافها، وقد خول له القانون عدد من الاختصاصات الأخرى

-2 أزمة اللائحة الإدارية الموحدة للمؤسسات الصحفية القومية وتجاهل نقابة الصحفيين

أعلن المهندس عبد الصادق الشوربجي رئيس الهيئة الوطنية للصحافة في 10 فبراير 2021، عن إعداد لائحة إدارية موحدة للمؤسسات الصحفية القومية، ستشارك في إعداده جميع المؤسسات وأضاف الشوربجي خلال لقاء له بعدد من الصحفيين، أنه سيتم عقد اجتماع مع ممثلي الجمعيات العمومية، لمناقشة كافة جوانب العمل الإداري والمالي والصحفي بالمؤسسات الصحفية القومية، فضلاً عن مناقشة اللائحة الإدارية الموحدة للمؤسسات الصحفية[10].

وفي 20 يونيو 2021، كانت اللائحة الإدارية قد تم إعداد مسودة لها، وصار جدل كبير بين جموع الصحفيين بعد أن تسربت مواد من هذه اللائحة مؤكدين أن مواد اللائحة الجديدة تضرب صميم المهنة. وأشارت الكاتبة الصحفية نورا أنور، عضو مجلس إدارة دار الهلال، إلى أنهم كأعضاء مجلس إدارة اطلعوا على اللائحة و دونوا ملاحظاتهم في مذكرات من أجل الأخذ بها في الاعتبار وإجراء تعديلات في عدد من البنود، ولكنهم لم يجدوا هذه التعديلات حتى الآن، وأضافت أن اللائحة الموحدة عرضت على مجالس الإدارات مرتين في المرة الأولى اعترضوا على 6 مواد وطالبوا بتعديلها. وقالت نورا: "أصدرنا توصيات بشأن عدد من المواد، وكان ما يشغلني فعليا مواد الحريات وليس مواد الأجور، خاصة أن مواد الحريات صعبة جدا ومطاطة". وكشفت نورا أن "اللائحة تحتوي على مادة مجحفة تكمم الأفواه بشكل كبير، وهو ما يخالف مهنة الصحافة نفسها لأنها مهنة رأي، ومن السهل استغلال هذه المادة المطاطة في التنكيل بكل العاملين بالمؤسسات الصحفية وفصلهم فصل تعسفي. وأضافت: "نحن نعمل في مهنة رأي ولدينا حرية الاعتراض وإبداء الرأي طالما كان في حدود الأدب واللياقة"[11].

ومن ناحية أخرى، تحدث محمود كامل عضو مجلس نقابة الصحفيين في تصريحات مؤكدًا أن اللائحة لم تعرض اطلاقا على مجلس النقابة، ووصلتني بشكل ودي وليس رسمي"، وأضاف كامل متعجبًا من موقف الهيئة الوطنية للصحافة لأنها تتجاهل الأمر تماما ولم تعلن عن اللائحة حتى الآن برغم حالة الجدل القائمة، وحول المواد الشائكة باللائحة قال كامل أنه سبق وطالبوا الهيئة الوطنية للصحافة بإرسال نسخة من اللائحة الإدارية الموحدة للعاملين بالمؤسسات الصحفية القومية، لمراجعتها وإبداء الرأي فيها، ولم يتلق مجلس النقابة أي رد، مؤكدا أنه حصل على نسخة منها بشكل شخصي.[12]

10-https://bit.ly/36aQeXy
11-https://www.alraeesnews.com/105426
12-https://www.alraeesnews.com/105426

ثالثًا: الهيئة الوطنية للإعلام

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للإعلام عام 2021؛ وقد أصدرت الهيئة عدد من القرارات بعضها عقابية بحق وسائل الإعلام والعاملين بها، وبعضها منظمًا للحقوق والواجبات طبقًا لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري، ومن أهم القرارات التي أصدرتها الهيئة الوطنية للإعلام عدد 4 قرارات إحالة للتحقيق، وقرارين منع من الظهور على شاشات التليفزيون، و قرار بإصدار لائحة.

1) إحالات للتحقيق بالهيئة الوطنية للإعلام

في 20 يناير 2021؛ أعلنت الهيئة الوطنية للإعلام، برئاسة حسين زين، عن إحالة فريق عمل نشرة التاسعة المذاعة على التليفزيون المصري، لعدم مراعاة فريق العمل ومذيعة النشرة القواعد والمعايير المهنية؛ وذلك بعد أن أثارت إحدى مذيعات نشرة التاسعة على القناة الأولى جدلا واسعا بعد وضعها الروج على الهواء مباشرة أثناء تقديم النشرة[13]. وبتاريخ 19 مارس 2021 أحالت نائلة فاروق، رئيس قطاع التليفزيون بالهيئة الوطنية للإعلام، المخرج محمد القاضي مخرج صلاة الجمعة والفريق المسؤول عن التنفيذ، إلى التحقيقات بمعرفة الشئون القانونية، بسبب خطأ لغوي[14].

2) لائحة موارد بشرية جديدة بالهيئة الوطنية للإعلام تقيد الحريات الشخصية للعاملين[15]

أصدر حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام في 22 أبريل 2021، القرار رقم 419 لسنة 2021 بإصدار لائحة موارد بشرية جديدة للهيئة، بحيث تلغى لائحة نظام شؤون العاملين الصادرة بقرار رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون رقم 590 لسنة 1996، كما يلغي كل حكم يخالف أحكام اللائحة المرفقة.

وحظرت المادة السادسة من اللائحة "أن يفضي بأي تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف ووسائل الإعلام أو غير ذلك من طرق النشر المقروءة أو المسموعة أو الإلكترونية إلا إذا كان مصرحًا له بذلك كتابة من السلطة المختصة"، وحظرت المادة السابعة على أن يقوم بنفسه أو بواسطة غيره بنشر ما قد يثور من خلافات بينه وبين زملائه أو رئاسته في الصحف أو في أي من طرق النشر المقروءة أو المسموعة أو الإلكترونية".

وتضمنت المادة العاشرة مصطلحات مطاطة وواسعة مثل أن يخالف إجراءات الأمن الخاص والعام التي بها قرار من السلطة المختصة، فيما حظرت المادة 11 أن يجمع بين وظيفته وبين أي عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة إلا بموافقة السلطة المختصة وفقا لنا تقدره، بينما منعت المادة 12 أن يؤدي الموظف أعمالًا للغير بأجر أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية إلا بإذن من السلطة المختصة، ومع ذلك يجوز أن يتولى الموظف بأجر أو بمكافأة أعمال القوامة أو الوصاية أو الوكالة عن الغائبين أو المساعدة القضائية، إذا كان المشمول بالوصاية أو القوامة أو الوكالة أو المعين له مساعد قضائي ممن تربطهم به صلة قربى أو نسب حتى الدرجة الرابعة، وأن يتولى أعمال الحراسة على الأموال التي يكون شريكا أو صاحب مصلحة فيها أو مملوكة لمن تربطهم به صلة قربى أو نسب حتى الدرجة الرابعة. كما حظرت المادة 13 على الموظف أن يستخدم الآلات والمعدات والأجهزة المملوكة للهيئة الوطنية للإعلام في غير الغرض المخصص لها، بينما حظرت المادة 14 على الموظف "أن يشرب الخمر أو المخدرات أو يلعب القمار في الأندية أو المحال العامة".

13-https://www.filfan.com/news/130105
14-https://bit.ly/34OWa8r
15-https://bit.ly/3Juczxy

رابعًا: نقابة الصحفيين

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات والمواقف التي اتخذتها نقابة الصحفيين خلال عام 2021. يمكنك الاطلاع على جميع القرارات والتوصيات التي أصدرتها النقابة خلال 2021. اضغط هنا

ولعل من أهم المستجدات التي حدثت داخل نقابة الصحفيين خلال عام 2021 انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس النقابة، فقد شهد الثاني من أبريل 2021، الانتهاء من انعقاد الجمعية العمومية للصحفيين، التي انعقدت بنادي المعلمين بالجزيرة بمحافظة الجيزة بعد تأجيلها مرتين؛ الأولى في 5 مارس 2021 لعدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد "الجمعية"، أما المرة الثانية كانت في 19 مارس 2020 وتم تأجيلها بسبب عدم إمكانية إجراء الانتخابات داخل مبنى النقابة فقط لما يمثله من ضرر لا يمكن تجنبه في ظل جائحة كورونا، وذلك بعد رفض وزارة الداخلية إقامة سرادق أمام النقابة، ورفض وزارة الصحة الإشراف على الانتخابات.

وأسفرت نتائج الانتخابات عن بقاء نقيب الصحفيين، ضياء رشوان، في منصبه للدورة الثانية على التوالي وفاز كلاً من: محمد خراجة، إبراهيم أبو كيلة، وحسين الزناتي بمقاعد عضوية المجلس لفوق السن، بينما فاز بمقاعد عضوية المجلس تحت السن كلاً من: أيمن عبد المجيد، ودعاء النجار، ومحمد سعد عبدالحفيظ، وبهذه النتائج ضم المجلس عضوين جديدين هما؛ دعاء النجار وإبراهيم أبو كيلة، بدلاً من جمال عبد الرحيم وعمرو بدر (للمزيد حول الانتخابات انظر القسم الرابع من التقرير).

وكان من أبرز القرارات التي أصدرتها نقابة الصحفيين خلال عام 2021؛ إقرار لجنة المرأة في 23 أبريل، وتعيين الصحفية وعضوة المجلس، دعاء النجار، كمقرر للجنة شؤون المرأة. إلا أنه حتى الآن لا توجد مهام محددة للجنة، مما اعتبره الكثير لجنة شكلية مع إيقاف التنفيذ. (للتفاصيل انظر القسم الرابع من التقرير). ومن أهم الأحداث التي وقعت خلال 2021 داخل نقابة الصحفيين، أزمة التكويد[16]* ورفض 10 صحف جديدة لعدم انطباق الشروط (لمزيد من التفاصيل؛ انظر القسم الرابع من التقرير)

وأخيرًا بتاريخ 19 أكتوبر 2021 وقّعت لجنة التحقيقات في نقابة الصحفيين، قرارًا بإحالة نيفين العارف، المستشار الإعلامي لوزير السياحة والآثار (صحفية بجريدة الأهرام ويكلي)، وإسماعيل جمعة، صحفي بجريدة الأهرام، إلى لجنة التأديب، وذلك على خلفية الواقعة المعروفة إعلاميا بأزمة وزير السياحة والآثار والصحفيين في سقارة، والتي تعود أحداثها إلى ١٤ نوفمبر الماضي (أي منذ نحو عام) مما يضع كثيرًا من علامات الاستفهام حول قرار النقابة.

16- اعتراف نقابة الصحفيين بالصحف، وقبول الصحفيين بها ضمن دورات القيد التي تنظمها النقابة.

خامسًا: نقابة الإعلاميين

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والمستجدات التي اتخذتها نقابة الإعلاميين عام 2021. للاطلاع على جميع القرارات اضغط هنا.

تعلقت أهم القرارات التي أصدرتها نقابة الإعلاميين خلال عام 2021، بإصدار قرارات تتعلق بالإعلاميين وضرورة توفيق أوضاعهم؛ ففي 4 أغسطس أرسلت نقابة الإعلاميين خطابات لعدد من القنوات الفضائية، تطالب فيها بتقنين أوضاع العاملين والخاضعين لقانون نقابة الإعلاميين، ضمن الفئات الخمس التي حددها القانون، وهي "الإعداد والتقديم والمراسلة والإخراج والتحرير"، سواء بالحصول على عضوية نقابة الإعلاميين، أو تصريح مزاولة المهنة ومدته ثلاثة أشهر. وفي 29 أغسطس أصدر الدكتور طارق سعدة القرار رقم (19) بمنع ظهور مي حلمي مقدمة برنامج الحكم على قناة الحدث اليوم، على أي وسيلة إعلامية داخل جمهورية مصر العربية لعدم تقنين أوضاعها مع النقابة ولمخالفتها ميثاق الشرف الإعلامي.

وفي 10 سبتمبر وضعت نقابة الإعلاميين، برئاسة الدكتور طارق سعدة، عددًا من الشروط والأوراق المطلوبة للحصول على تصاريح مزاولة المهنة لغير أعضاء النقابة تسمح لهم للعمل بالقنوات الفضائية، وكذلك الرسوم المقررة. وفي 29 سبتمبر استقبلت النقابة العديد من طلبات المشتغلين بالمهنة للحصول على تصريح مزاولة المهنة أو القيد في جداول النقابة، موضحًا أن النقابة تراجع تترات البرامج سواء في الراديو أو في التليفزيون، حيث يتم مراجعة الأسماء الواردة بهذه التترات مع إدارة القيد والتصاريح لبيان ما إذا كانت هذه الأسماء قد قننت أوضاعها من عدمه طبقًا لقانون نقابة الإعلاميين.

وفي السياق نفسه، أصدر نقيب الاعلاميين الدكتور طارق سعده القرار رقم (٥) الذي يقضي بمنع سيد علي من الظهور على أي وسيلة إعلامية لحين انتهاء التحقيق معه. وقالت النقابة في قرارها أن المذكور قد خالف ميثاق الشرف الإعلامي في مبادئه العامة مادة (٨) احترام الإعلامي لواجباته وحقوق الزمالة المهنية، كما خالف الميثاق في باب الواجبات في المادة السابعة والتي تنص على عدم انتهاك حرمة الحياة الخاصة والعائلية والمواطنين كافة.

سادسًا: لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والمستجدات التي اتخذتها لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب خلال عام 2021. للاطلاع على جميع القرارات اضغط هنا.

رفضت لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب في 10 فبراير 2021؛ بأغلبية أعضائها بيان أسامة هيكل وزير الدولة لشئون الإعلام الذي ألقاه أمام مجلس النواب، وفي أبريل ناقشت لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب، برئاسة الدكتورة درية شرف الدين، رئيس اللجنة، طلب الإحاطة المقدم من النائب محمد عبد الله زين الدين، بشأن عدم الوفاء بما تم الاتفاق عليه من إدراج وتوفير التمويل لإنشاء قصر ثقافة مدينة إدكو بمحافظة البحيرة.

وبتاريخ 7 يونيو: أصدرت لجنة الإعلام والثقافة والآثار بمجلس النواب، بيانًا، للتوضيح لما تم تداوله بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية والاكتفاء بالبث الأرضي بدءًا من القناة الثالثة للقناة الثامنة. وبتاريخ 18 أغسطس أعدت لجنة الإعلام والثقافة والآثار بمجلس النواب، برئاسة الدكتورة النائبة درية شرف الدين، رئيس اللجنة، تقرير عن نشاط وإنجازات اللجنة منذ بدء دور الانعقاد العادي الأول، منذ شهر يناير وحتى نهاية دور الانعقاد في شهر يونيو 2021. وأخيرًا بتاريخ 3 أكتوبر 2021 أسفرت انتخابات هيئة مكتب لجنة الإعلام والثقافة والآثار بمجلس النواب، بدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثاني عن فوز النائبة درية شرف الدين برئاستها، وكلا من النائبين يوسف الحسيني ونادر مصطفى بمقعدي الوكالة، وهند رشاد أمينا للسر.

القسم الرابع:
أبرز المستجدات على الساحة الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2020

نستعرض في هذا القسم من التقرير، أبرز المحطات والمستجدات التي حدثت في المجال الصحفي والإعلامي ولاقت اهتمامًا واسعًا خلال عام 2021، ومن أهم هذه المحطات: انتخابات نقابة الصحفيين والأزمات التي خلقتها هذه الانتخابات، وأزمة لجنة المرأة التي وجدت شكلًا دون المضمون، إلى جانب أزمة تكويد الصحف، وأخيرًا استقالة وزير الدولة للإعلام وإلغاء وزارة الدولة للإعلام.

أولًا: نقابة الصحفيين في 2021.. انتخابات وأزمات

شهد عام 2021، وتحديدًا في الثاني من أبريل، الانتهاء من انعقاد الجمعية العمومية للصحفيين، وكذلك إجراء انتخابات التجديد النصفي للنقابة، حيث انعقدت الجمعية العمومية بنادي المعلمين بالجزيرة بمحافظة الجيزة بعد تأجيلها مرتين؛ الأولى في 5 مارس 2021 لعدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد "الجمعية"، أما المرة الثانية كانت في 19 مارس 2021 وتم تأجيلها بسبب عدم إمكانية إجراء الانتخابات داخل مبنى النقابة فقط لما يمثله من ضرر لا يمكن تجنبه في ظل جائحة كورونا، وذلك بعد رفض وزارة الداخلية إقامة سرادق أمام النقابة، ورفض وزارة الصحة الإشراف على الانتخابات.

1- انتخابات في ظل الوباء

تعد هذه الانتخابات هي الأولى في "زمن الكورونا"، حيث أدى انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" إلى حدوث حالة كبيرة من اللغط حول إمكانية انعقاد الجمعية العمومية، بسبب التخوفات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا وخطورته على صحة الصحفيين أثناء التجمع والانتخاب، ولكن نجح مجلس نقابة الصحفيين في عقد الجمعية العمومية العادية للنقابة في الثاني من أبريل 2021، واستطاع تحقيق المعادلة الصعبة التي تقضي بالمحافظة على العملية الديمقراطية وعقد الانتخابات، بالتوازي مع توفير الاحتياطات والإجراءات اللازمة للحفاظ على صحة الصحفيين.

تعامل مجلس النقابة باحترافية شديدة مع هذه الأزمة، واكتسب موقفاً قانونياً جيداً، استطاع من خلاله قيادة الجمعية العمومية إلى بر الأمان بعد إصراره على عقد الجمعية العمومية، وكانت أبرز الخطوات التي حدثت في سبيل في تحقيق ذلك:

أ. تقدم مجلس النقابة، في 13 يناير 2021، بطلب لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، باعتبارهما جهتي الاختصاص الأعلى، بشأن إمكانية عقد أو تأجيل انتخاباتها التي كانت مقررة في شهر مارس 2021 في ظل جائحة كورونا، والإجابة عن كل الأسئلة القانونية المتعلقة بها، وإفادة مجلس النقابة بما يجب القيام به في ظل الظروف الحالية.[17]

17- نقابة الصحفيين تطلب فتوى من مجلس الدولة حول عقد انتخاباتها في ظل جائحة كورونا، بوابة الأهرام، 13 يناير 2021، اخر زياره بتاريخ 7 فبراير 2022، متاح على الرابط

وتلقى المجلس خطابًا من مجلس الدولة، في 19 يناير 2021، خلص إلى أن ما يتعلق بالظروف الصحية المصاحبة لعقد الجمعية العمومية للنقابة ليس من المسائل القانونية التي يختص بها قسمي الفتوى والتشريع بإبداء الرأي فيها، وإنما تعد من المسائل الفنية التي تستقل بتقديرها الجهات المعنية بالشؤون الصحية بوزارة الصحة. وطالب قسم الفتوى والتشريع من النقابة بموافاته عما إذا كانت هذه الجهات المعنية قد أفادت النقابة على نحو رسمي بتعذر اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لعقد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في موعدها المقرر قانونا من عدمه، وذلك حتى يتسنى اتخاذ اللازم.[18]

ب. قرر مجلس نقابة الصحفيين مخاطبة الدكتورة هالة زايد، وزيرة الصحة، لإفادة النقابة على نحو رسمي عما ورد في كتاب رئيس مجلس الدولة، وقد قامت وزارة الصحة برفض إقامة الانتخابات بسبب فيروس كورونا وخطورته على صحة الصحفيين، وهو ما تم إرساله إلى مجلس الدولة.

انتهى قسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، إلى عدم ملائمة إبداء رأيها في طلب الفتوى المقدم من نقيب الصحفيين بشأن إجراء انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين في ظل الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا أو تأجيلها، وذلك بسبب وجود دعاوى قضائية منظورة أمام محكمة القضاء الإداري تطالب بتأجيل الانتخابات، الأمر الذي يجعل موضوع الطلب المقدم للفتوى والتشريع منظورًا أمام القضاء، ويحظر عليها إبداء الرأي فيها.[19]

جـ. قضت الدائرة الثانية بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، في 28 فبراير 2021، برفض الطعون الثلاثة المطالبة بوقف الانتخابات بسبب التخوفات الناتجة عن أزمة كورونا، ليسدل الستار على موقف الجهات القضائية من انعقاد الجمعية العمومية للصحفيين، وأصبحت عملية انعقادها أمر قانوني لا يمكن الرجوع عليه لاحقاً، وهو ما أكسب عقد الانتخابات مزيداً من الشرعية.[20]

د. بالتوازي مع الالتزام بالمسار القضائي لحسم مدى قانونية عقد الجمعية العمومية في ظل أزمة كورونا، لم يغفل مجلس نقابة الصحفيين عن تطبيق نصوص قانون نقابة الصحفيين، حيث قرر المجلس في 10 فبراير 2021 البدء في تلقي طلبات الترشح لانتخابات النقيب والتجديد النصفي لستة من أعضاء مجلس النقابة، لمدة خمسة أيام اعتباراً من الخميس 18 فبراير 2021، على أن تجرى الانتخابات يوم (الجمعة 5 مارس 2021) في حالة اكتمال الجمعية العمومية بحضور نصف اعضائها، وقرر مجلس النقابة تشكيل لجنة للاشراف على انعقاد الجمعية العمومية والانتخابات برئاسة الصحفي خالد ميري وكيل النقابة.

هـ. قامت اللجنة المشرفة على الانتخابات بمخاطبة رئيس الوزراء ووزير الداخلية للسماح بإقامة سرادق انتخابي بشارع عبد الخالق ثروت، وكذلك مخاطبة وزيرة الصحة لتخصيص (3) سيارات إسعاف وأطباء أمام مبنى النقابة يوم انعقاد الجمعية العمومية، بالتوازي مع قيام الصحفي حسام السويفي برفع دعوى قضائية بمحكمة القضاء الإداري يطالب فيها بإلغاء القرار السلبي بامتناع اللجنة المشرفة على انتخابات نقابة الصحفيين عن إقامة سرادقات الانتخاب في شارع عبدالخالق ثروت، وإلزام وزارة الداخلية بالتصريح بإقامة السرادق، إلا أن جميع المحاولات لم تكلل بالنجاح، وتم رفض دعوى "السويفي" في 14 مارس 2021.[21]

18- «الصحفيين»: «الفتوى والتشريع» تطلب إفادة الجهات الصحية بشأن عقد الجمعية العمومية.. واجتماع عاجل، بوابة الأهرام، 19 يناير 2021، متاح على الرابط
19- محمد نابليون، الفتوى والتشريع بمجلس الدولة تحسم موقفها من انتخابات الصحفيين، الشروق، 24 فبراير 2021، اخر زيارة بتاريخ 7 فبراير 2022، متاح على الرابط
20- محمد عبد القادر، "القضاء الإداري" يرفض 3 طعون تطالب بوقف "انتخابات الصحفيين"، بوابة الأهرام، 28 فبراير 2021، اخر زيارة بتاريخ 8 فبراير 2022، متاح على الرابط
21- مينا غالي، استعدادًا لانتخابات "الصحفيين".. ميري: خاطبنا رئيس الوزراء ووزير الداخلية لإقامة سرادق أمام النقابة، مصراوي، 14 مارس 2021، اخر زيارة بتاريخ 8 فبراير 2022، متاح على الرابط

و. عقدت اللجنة المشرفة على الانتخابات اجتماعاً في 16 مارس 2021 انتهى إلى أن إجراء الانتخابات داخل مبنى النقابة فقط يمثل ضررًا لا يمكن تجنبه في ظل جائحة كورونا، وأحالت الأمر إلى مجلس نقابة الصحفيين لاتخاذ ما يراه مناسبًا.

ي. ناقش مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعه العاجل، مساء الثلاثاء الموافق 16 مارس 2021، ما تم رفعه من اللجنة المشرفة على عقد الجمعية العمومية، وانتهى إلى أنه في ظل جائحة كورونا، فإن المادة 29 من قانون النقابة تمنح "المجلس" إمكانية عدم انعقاد الجمعية العمومية في مواعيدها العادية إذا حالات دون هذا ظروف استثنائية، وقرر "المجلس" تأجيل انعقاد الجمعية العمومية إلى الجمعة 2 أبريل 2021، على أن تعقد بمقر مفتوح بمدينة القاهرة، تم تحديده لاحقًا وهو نادي المعلمين بالجزيرة.

وفي سياق آخر؛ أثرت "أزمة كورونا" على الدعاية الخاصة بالمرشحين، حيث اقتصرت الدعاية على الوسائل التقليدية المتمثلة في تعليق اللافتات على أسوار نقابة الصحفيين وداخلها، شهدت الانتخابات جولات ميدانية من المرشحين لزيارة عدد من المؤسسات الصحفية، ولكنها لم تكن مثل الانتخابات السابقة التي كانت تشهد زيارات كثيفة جداً ومتعددة طوال أيام الدعاية الانتخابية، ويرجع ذلك إلى تأثر الدعاية الانتخابية بأزمة كورونا التي جعلت من الاتصال المباشر بين الصحفيين والمرشحين خطراً قد يؤدي إلى الإصابة بالفيروس، وقد حاول المرشحون تجاوز هذا الوضع عبر الاتجاه إلى "السوشيال ميديا" التي حلت بديلاً للزيارات الميدانية، واعتمد المرشحون على تطبيقات "فيسبوك" و "زووم" لعرض برامجهم الانتخابية، ووفرت هذه التطبيقات أدوات حديثة للترويج لبرامج المرشحين مثل: استخدام تقنيات البث المباشر عبر الفيسبوك، تسجيل الفيديوهات، عقد الاجتماعات مع الصحفيين، الاهتمام بالتصميمات الجاذبة للجمهور، وقد انتشرت هذه الأدوات بكثرة في مقابل قلة الاهتمام بالمحتوى المكتوب.

وشهدت وسائل الإعلام المرئية معركة دعائية ساخنة بين نقيب الصحفيين، ضياء رشوان، والمرشح على مقعد النقيب، رفعت رشاد، حيث اتهم "رشاد" منافسه" بعدم صحة ترشحه لمنصب النقيب لعدم اشتغاله بالصحافة، وصب عليه الانتقادات بسبب استغلال "رشوان" لملف الصحفيين المحبوسين، ووضع نفسه كـ"مرشح باسم الدولة".

1- كشوف المرشحين ونتائج الانتخابات[22]

أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات النقيب والتجديد النصفي لنقابة الصحفيين في 27 فبراير 2021 أسماء المرشحين/ات النهائية لمنصب النقيب وعددهم ستة مرشحين، وعضوية المجلس وعددهم (55) مرشحًا. يمكنك الاطلاع على جميع أسماء المرشحين من خلال هذا الرابط.

وبشكل عام؛ انخفض اقبال المرشحين على انتخابات التجديد النصفي لمجلس نقابة الصحفيين 2021 مقارنة بالانتخابات السابقة، حيث شهدت انتخابات عام 2019 ترشح 62 صحفياً، بينما في عام 2017 ترشح 74 صحفيًا، أما انتخابات عام 2015 شهدت ترشح 81 صحفيًا، وتعد انتخابات عام 2011 أكثر الانتخابات التي شهدت عدد من المرشحين برصيد 101 صحفيًا.

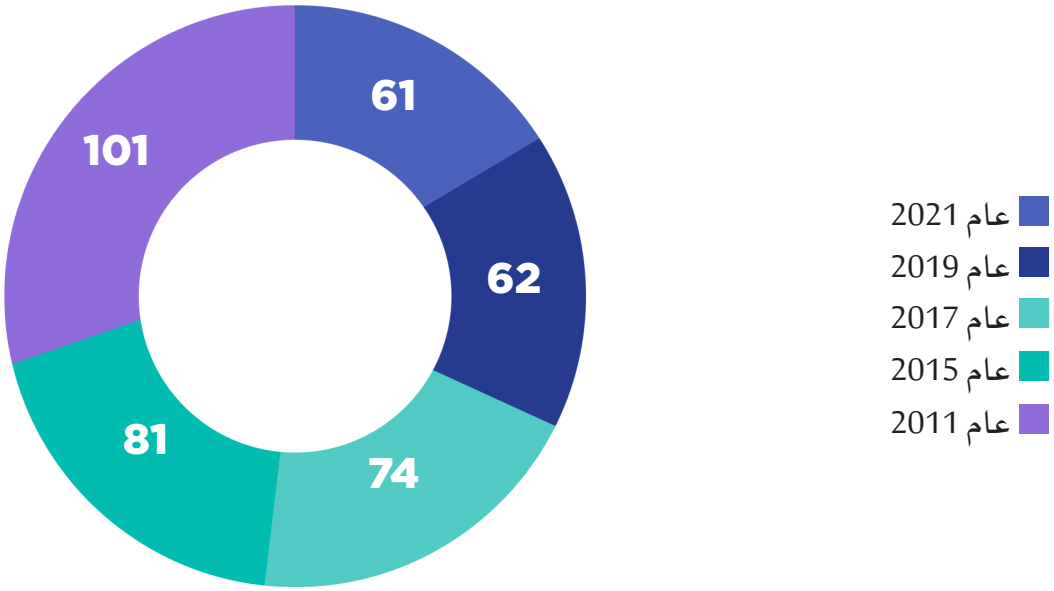

شكل رقم (20) مقارنة بين أعداد المتقدمين للترشح خلال السنوات الأخيرة

وفي انتخابات 2021؛ تنافس ستة صحفيين على منصب النقيب جميعهم من الذكور، ثلاثة منهم ينتمون إلى المؤسسات القومية (الجمهورية، الأهرام، أخبار اليوم)، بينما ترشح اثنين من الصحفيين المنتمين للصحف الحزبية (مصر الفتاة، الشعب)، وأخيراً ترشح صحفي وحيد منتمي إلى جريدة المشهد الخاصة.

كما تقدم للتنافس على ستة مقاعد لعضوية مجلس نقابة الصحفيين عدد (55) صحفيًا، 20 منهم تقدموا للترشح على ثلاثة مقاعد مخصصة للصحفيين فوق السن، بينما ترشح 35 صحفيًا للتنافس على الثلاثة مقاعد الأخرى المخصصة للصحفيين تحت السن، منقسمين إلى (47) صحفياً من الذكور، بالإضافة إلى ثمانية إناث. وعلى صعيد الانتماء للمؤسسات الصحفية؛ احتل المرشحون المنتمون للمؤسسات القومية النسبة الأعلى بين المرشحين على مقاعد عضوية المجلس بواقع (28) مرشحًا، في مقابل ترشح (19) صحفيًا من المنتمين إلى الصحف الخاصة، بينما ترشح خمسة صحفيين من المنتمين إلى الصحف الحزبية، بالإضافة إلى ترشح ثلاثة صحفيين يعملون بشكل حر.

وفي منتصف يوم الثاني من أبريل 2021، كان عدد الحضور باللجان العامة بنادي المعلمين نحو 3944 صحفيًا/ة، دعت "اللجنة المشرفة على الانتخابات" لمناقشة جدول الأعمال، الذي قررت خلاله الجمعية العمومية إعادة التفاوض مع الحكومة والبرلمان لتعديل قانون الصحافة، كما تم رفض ميزانية النقابة، وقررت الجمعية العمومية إعادتها لمجلس النقابة الجديد لتعديلها.

كما أسفرت نتائج الانتخابات عن بقاء نقيب الصحفيين، ضياء رشوان، في منصبه للدورة الثانية على التوالي وقد حصل على 1956 صوت، وفاز كلاً من: محمد خراجة بـ 1338 صوت، إبراهيم أبو كيلة بـ 1277 صوتًا، وحسين الزناتى بـ 1201 صوت بمقاعد عضوية المجلس لفوق السن، بينما فاز بمقاعد عضوية المجلس تحت السن كلاً من: أيمن عبد المجيد بحصوله على 1864 صوتًا، ودعاء النجار بـ1078 صوتًا، ومحمد سعد عبدالحفيظ 1045 صوتًا، وبهذه النتائج ضم المجلس عضوين جديدين هما؛ دعاء النجار وإبراهيم أبو كيلة، بدلاً من جمال عبد الرحيم وعمرو بدر.

وأفرزت النتائج عن فوز خمسة مرشحين من المنتمين إلى المؤسسات القومية، موزعين على كل من (الأخبار، الأهرام، روز اليوسف، ودار التحرير)، بينما انتزع الصحفي بجريدة الشروق الخاصة، محمد سعد عبد الحفيظ، مقعد وحيد، وهو ما يشير إلى الحشد والتوجيه الذي تُتهم به المؤسسات القومية لدعم صحفيها، كما يُلاحظ

فوز ثلاثة رؤساء تحرير صحف قومية من إجمالي ستة أعضاء مجلس جرى انتخابهم بخلاف النقيب، كما أبقت النتائج على نقيب الصحفيين إضافة إلى أربعة أعضاء من المجلس السابق، وخسر كل من جمال عبد الرحيم، وكيل أول النقابة، وعمرو بدر، رئيس لجنة الحريات، مقاعدهم.

وفي إطار اهتمام مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بمتابعة عملية الانتخابات وإجراءات انعقاد الجمعية العمومية العادية للصحفيين، قدم "المرصد" تقريراً بهدف الكشف عن نتائج متابعته للانتخابات، وتسليط الضوء على جميع إجراءات انعقاد الجمعية العمومية، ويتكون التقرير من أربعة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول منه فترة ما قبل الانتخابات وتضارب التصريحات حول إمكانية إجرائها، ثم الدعوة إلى انعقادها وتأجيلها مرتين إلى أن انتهت إلى الانعقاد في 2 أبريل 2021، وتناول القسم الثاني قراءة تحليلية وإحصائية لكشوف المرشحين/ات لانتخابات الصحفيين.

بينما يتناول القسم الثالث قراءة في جدول أعمال الجمعية العمومية ونتائج الانتخابات وما تلاها، وذلك بعد اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية العمومية، وأخيراً تناول القسم الرابع من هذا التقرير تحليل البرامج التي أعلن عنها المرشحين/ات، وقد ركز الباحث على تسليط الضوء وتحليل النقاط البرنامجية التي تتناول أبرز القضايا والملفات التي شغلت الجماعة الصحفية خلال فترة المجلس السابق (2019 - 2021). للاطلاع على التقرير كاملاً اضغط على الرابط

وكشف القسم الرابع من التقرير المشار إليه عن عدد من السلبيات التي مثلت أنماطًا تكررت في غالبية البرامج المُعلن عنها، من أبرزها؛ عدم وجود نقاط برنامجيه واضحة ومحددة يمكن تطبيقها لعلاج القضايا التي طرحها "المرصد" على المرشحين، كثرة الشعارات الانتخابية غير الواقعية، وصعبة التحقيق، في مقابل الإقلال من النقاط البرامجية الواقعية.

2- إشكاليات البدل.. أبرز التحديات على أجندة المجلس الجديد

بعد الانتهاء من إجراءات الانتخابات؛ التفت المجلس الجديد إلى ترتيب الأوراق الداخلية للجان المجلس، والاستعداد لمواجهة عدد من التحديات أبرزها أزمة البدل؛ ففي نهاية شهر مارس 2021؛ أعلنت الحكومة المصرية زيادة البدل بنسبة 20%، وقد تبع ذلك عدد من الأخبار المتداولة حول اعتزام مصلحة الضرائب المصرية فرض ضريبة دخل قيمتها 10% على بدل التدريب والتكنولوجيا المخصص لأعضاء نقابة الصحفيين، وإزاء هذا الجدل، أصدر ضياء رشوان نقيب الصحفيين، بيانًا رسميا، كشف فيه عن وجود خلاف حول خضوع البدل للضريبة من عدمه في الكتاب الدوري الداخلي لرئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم (18) لسنة 2010.

وكشف نقيب الصحفيين عن استمرار قيام النقابة بصرف البدل وفق نفس القواعد المطبقة عليه منذ بدء إقراره، والتي تعتبره غير خاضع للضريبة على المرتبات، داعيًا المؤسسات الصحفية القومية إلى مواصلة كل منها تطبيق ما استقرت عليه بداخلها من قواعد لصرف البدل خلال الفترات الماضية، وأن تنحاز لرأي النقابة بأنه غير خاضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها.

وقرر نقيب الصحفيين استنادا للمادة رقم (52) من قانون النقابة والتي تخوله تمثيل النقابة أمام الجهات القضائية والإدارية، رفع دعوى مستعجلة أمام القضاء الإداري للمطالبة بتطبيق صحيح تفسير أحكام القضاء الإداري الباتة في شأن البدل ونصوص قانون الضريبة على الدخل، بعدم خضوع البدل للضريبة على المرتبات وما في حكمها.

ومن الناحية التنظيمية تشهد عملية صرف بدل الصحفيين إشكالية كبيرة، تتمثل في أن قواعد الصرف الحالية موزعة بين نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام. ووفقا للوضع الراهن، تحول وزارة المالية "البدل" إلى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الذي بدوره يرسله إلى ثلاث جهات كالآتي:

- نقابة الصحفيين: ليمنح إلى الصحفيين بالمؤسسات الخاصة والحزبية.
- الهيئة الوطنية للصحافة: ليمنح إلى الصحفيين العاملين بالمؤسسات القومية.
- الهيئة الوطنية للإعلام: ليمنح إلى العاملين بمجلة الإذاعة والتليفزيون.

ووفقاً لهذا التنظيم تقوم النقابة بصرف البدل كاملًا للصحفيين بالمؤسسات الخاصة والحزبية بالزيادات المقررة، في المقابل لا يستطيع بعض صحفيو المؤسسات القومية صرف البدل نتيجة فصلهم من مؤسساتهم أو لأسباب تتعلق برفض المؤسسة منحهم البدل.

كما تمتنع بعض الجهات الحكومية عن صرف الزيادات التي تم إقرارها كما هو الحال بالنسبة للهيئة الوطنية للإعلام التي امتنعت خلال السنوات الماضية عن صرف زيادات البدل للعاملين بمجلة الإذاعة والتليفزيون. وكان عدد كبير من الصحفيين بمجلة الإذاعة والتليفزيون بماسبيرو، تقدموا خلال السنوات الماضية ببلاغ للنائب العام يحمل رقم 2620، ضد حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، دافعين بتعمد رئيس الهيئة مخالفة القانون، وحجب صرف مستحقاتهم في زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا الذي يحصل عليه جميع الصحفيين المقيدين بجداول المشتغلين بالنقابة.

وفي منتصف يونيو 2021، كشف ضياء رشوان نقيب الصحفيين، عن نجاحه في تحويل بدل التدريب والتكنولوجيا الخاص بالصحفيين العاملين بمجلة الإذاعة والتليفزيون على نقابة الصحفيين واستمرار صرفه لهم منها بشكل مستمر، وجاء هذا الإعلان بعد جهود شاقة استمرت لفترات طويلة.

ولحل هذه الإشكاليات التنظيمية المتعلقة بصرف "بدل الصحفيين" يجب على المؤسسات التنظيمية والصحفية أن ترفع يدها عن صرف البدل، ومن ثم يتم صرف البدل من مقر نقابة الصحفيين لجميع الصحفيين لأن البدل يمنح بالصفة النقابية وليس الوظيفية. وقد كشف نقيب الصحفيين ضياء رشوان، في أبريل 2021، عن تشكيل مجلس النقابة، لجنة لوضع قواعد جديدة لصرف بدل التدريب والتكنولوجيا، وقال إنه سيطرح على المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، أن يكون صرف البدل مقابل عضوية النقابة وليس شيء آخر، وفقا للأحكام القضائية الصادرة من مجلس الدولة، والتي أكدت أن البدل حق لأعضاء نقابة الصحفيين ولم تضع شروطا أخرى، مشيرا إلى أنه سيتم التفاهم مع وزارة المالية والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة للاستقرار على هذه القواعد، حيث يكون صرف البدل بموجب كارنيه النقابة فقط.

ويعد "البدل" أحد أهم حقوق الصحفيين، ولا تستطيع أيًا من الجهات حجب البدل أو منعه، وذلك وفقاً للأحكام القضائية، التي آخرها قيام المحكمة الإدارية العليا في أواخر مايو 2021، بتأييد الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية برئاسة المستشار الدكتور محمد عبدالوهاب خفاجي، نائب رئيس مجلس الدولة، بأحقية صحفي عضو بنقابة الصحفيين «جدول المشتغلين»، في صرف بدل التدريب والتكنولوجيا، باعتباره مقيدًا بجداول النقابة وصرف الفروق المالية له، وما يترتب على ذلك من آثار أخصها إلزام الجهة الإدارية باتخاذ إجراءات منح ذلك البدل لجميع الصحفيين المقيدين بجدول النقابة أياً كانت الصحيفة التي يعملون بها قومية أو مستقلة أو حزبية أو وكالات أنباء وسواء كانت مطبوعة أو رقمية.

ورأت محكمة القضاء الإداري، أن بدل التكنولوجيا ليس منحة من جهة الإدارة إن شاءت منحتها تارة، وإن رغبت منعتها تارة أخرى، وإنما هو حق لصيق للحياة المهنية للصحفي بدونه لا تستطيع الصحافة وضع الحقائق أمام أعين الشعب و تبصيره بما يجري حوله من إنجازات، وناشدت المحكمة المشرع تقنين هذا البدل بعد أن صار لصيقا بالحياة المهنية لا ينفك عن الصحفي وإعادة تقدير قيمته، وأوضحت أن علة بدل التكنولوجيا إتاحة الفرصة للصحفيين للاستعانة بأدوات العصر لمواجهة تحديات تطور فنون صناعة الصحافة، وذلك لأن التسلح التكنولوجي يكفل للصحافة المصرية أن تكون عابرة للحدود والقارات وقادرة على مخاطبة الرأي العام العالمي، وبناء شخصية الصحفي الموسوعي في عالم التخصص القاعدة الصلبة لبناء الحصن المنيع للدفاع عن حقوق المجتمع، وبدون وسائل التكنولوجيا تكبل حركة الصحفي ويتحول إلى مجرد موظف لا تظهر قدراته الحقيقية وإسهاماته المهنية.

3- "لجنة المرأة" بنقابة الصحفيين.. لجنة مع وقف التنفيذ

في 23 أبريل 2021، انتهى مجلس نقابة الصحفيين من تشكيل هيئة المكتب ولجانه المختلفة، والذي تم فيه إقرار لجنة المرأة، وقد تم تعيين الصحفية وعضوة المجلس، دعاء النجار، كمقرر للجنة شؤون المرأة.

وجاء هذا القرار بعد مطالبات كثيرة من جهات عديدة وصحفيات كثيرات بتنشيط اللجنة لدعم الصحفيات والعمل على مشاكلهن، ومواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها الصحفيات داخل أماكن العمل وخارجها أثناء ممارسة مهامهن الميدانية؛ بداية من العنف اللفظي والتحرش الجنسي، أو الاستغلال الجنسي، وتمتد إلى العنف الجسدي في بعض الأحيان، حيث تشير دراسة أجرتها الشبكة العربية لدعم الإعلام "الصوت الحر" إلى أن أغلب الصحفيات المصريات تعرضن للتحرش الجسدي أو اللفظي، وتشير دراسة أخرى إلى أن المصريات العاملات في مجال الإعلام أكثر عرضة للعنف من نظرائهن الرجال بنسبة 50.4%، في حين أن 58% منهن عرضة للعنف اللفظي و64% منهن عرضة للعنف الجسدي. وقد تتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام المشكلات التي تتعرض لها المرأة العاملة في المجال الصحفي والإعلامي، وأصدر ثلاثة أوراق بحثية مهمة في هذا الصدد أجريت على عينة قوامها 50 من العاملات في المجال الصحفي والإعلامي، كانت الورقة الأولى تحت عنوان "التحرش الجنسي بالصحفيات"، والثانية تحت عنوان "الفجوة بين الرجال والنساء في بيئة العمل الصحفي" والثالثة تحت عنوان "العبء المزدوج: نظرة حول أوضاع الأمهات العاملات في المجال الصحفي".

وقد كان من المفترض أن تقوم اللجنة بمواجهة هذه الانتهاكات، عن طريق وضع حجر الأساس لكتابة مدونات سلوك تضم آليات وقواعد فعالة وفق المعايير المتعارف عليها عالمياً في تعريف التحرش وسبل الوقاية الواجب اتباعها داخل أماكن العمل والمؤسسات الصحفية، وأيضا فيما يخص سبل المحاسبة لردع ومعاقبة المتحرشين، وإلزام المؤسسات الصحفية بتطبيقها بين موظفيها والعاملين بها، والمسؤولين عنها، بالتوازي مع قيامها بدور توعوي حول أهمية وجود المرأة في مهنة الصحافة والإعلام متمتعة بكافة حقوقها القانونية والاقتصادية على قدم المساواة مع الرجال أمرًا أساسيًا وحتميًا في سبيل إنهاء العنف ضد النساء، وتوفير بيئة عمل آمنة وعادلة لجميع الصحفيين والصحفيات.

ولكن في مقابل ذلك؛ لم تقم لجنة شؤون المرأة بأي نشاط خلال عام 2021، وعند بحثك عن "لجنة المرأة بنقابة الصحفيين" على جميع مواقع التواصل الاجتماعي ومحركات البحث، لن تجد أي خبراً متعلقاً بها خلاف خبر قرار تشكيلها، كما لن تجد على موقع نقابة الصحفيين "باباً" متعلقاً بنشاط لجنة المرأة كما هو الحال مع باقي لجان النقابة، وهو ما يعد تعزيزاً لثقافة التمييز ضد النساء، وتكريساً لحالة "اللا مقاومة" التي تتخذها نقابة الصحفيين كسياسة لمواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها الصحفيات السيدات، على الرغم من كون السيدات

يمثلن ما يقرب من ثلث أعضاء الجمعية العمومية للصحفيين.

وتعد هذه البيانات في الحقيقة مخيبة جداً لآمال الصحفيات اللاتي ناضلن كثيرًا من أجل تنشيط لجنة المرأة، وكافحن من أجل وجود لجنة داخل النقابة تمثلهن وتدافع عنهن، وتكون متوافقة مع تاريخ المرأة المصرية، التي كافحت وناضلت حتى انتزعت حق التصويت والترشح في دستور عام 1956، مروراً بالأدوار العظيمة التي لعبتها في إنشاء نقابة الصحفيين، نهاية بتاريخها البارز والمضيء في تشكيل تاريخ ومهنية الصحافة الحرة والمستقلة.

4- أزمة تكويد الصحف المصرية

يعرف "التكويد" بأنه اعتراف نقابة الصحفيين بالصحف، وقبول الصحفيين بها ضمن دورات القيد التي تنظمها النقابة، وتضع النقابة عددًا من الشروط الواجب توافرها بالمؤسسات الصحفية لقبول طلب "تكويدها" منها وجود مقر ثابت ومعروف للجريدة، والانتظام في صدور الصحيفة المطبوعة، لمدة لا تقل عن عام، مع إخطار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وكذلك النقابة بالإصدار الخاص بالصحيفة، سواء كانت يومية أو أسبوعية أو شهرية.

كما يجب على الصحف الجديدة أن تعين صحفيها وفق عقود العمل الثلاثية التي تكون النقابة طرفاً فيها، وأن تكون وفق الحد الأدنى للأجور، بجانب التأمين على الصحفيين، والالتزام بالنسبة المقررة قانوناً لتشغيل صحفيين نقابيين بالمؤسسة الصحفية، إضافة إلى ذلك؛ يشترط لقبول الصحف الجديدة سداد مبالغ مالية كتأمين لسداد بدل بطالة للصحفيين في حالة توقف الصحف عن الصدور، ويشترط لقيد الصحيفة اليومية سداد 400 ألف جنية، والصحيفة الأسبوعية سداد 200 ألف جنيه، وعلى الإصدار الشهري سداد 100 ألف جنيه.

وخلال السنوات الأخيرة؛ كانت أزمة تكويد الصحف الجديدة داخل نقابة الصحفيين أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصحفية من جانب، ونقابة الصحفيين من جانب آخر، ومن أهم الملفات في هذا الشأن هو ملف قبول تكويد كلاً من صحف "البوصلة، البيان، الحدث الاقتصادي، أهل مصر، الكلمة، بلدنا اليوم، البورصجية، ميدل إيست" والذي قد تم الموافقة على تكويد هذه الصحف في يناير 2019، أثناء ولاية النقيب السابق عبد المحسن سلامة. ورغم هذه الموافقة، وسداد هذه الصحف للرسوم المطلوبة، قام مجلس النقيب ضياء رشوان في 2020 بإعلان أن هذه الموافقة مبدأيه وليست نهائية، وقام المجلس آنذاك بتشكيل لجنة لفحص تكويد الصحف الجديدة، لإعادة النظر في هذه الموافقات والتأكد من استيفاء الصحف للاشتراطات النقابية والقانونية.

وفي عام 2021؛ تجددت هذه الأزمة مرة أخرى ، حيث عقد مجلس نقابة الصحفيين برئاسة ضياء رشوان، يوم 10 فبراير 2021، اجتماعًا لمناقشة عدد من الملفات، من بينها ملف تكويد هذه الصحف، ولكن لم يتم مناقشة هذا الملف خلال هذا الاجتماع، وفي وقت لاحق، قام المجلس بمخاطبة الصحف لتقديم ما يفيد بفتح ملفات تأمينية للعاملين بها والتحقق من وجود مقر ثابت ومعروف للجريدة والتأكد من أن الصحفيين النقابيين يمثلون 70% من طاقة العمل بالجريدة، وطالبت الصحف بتقديم كشف بعقود عمل الصحفيين النقابيين، وصور من برنتات التأمينات، وإقرارات من الصحفيين بأنهم يتقاضون رواتبهم بشكل منتظم، بالإضافة إلى تقديم كشف آخر بأسماء المتدربين الذين أتموا عامين عمل ويمتلكون أرشيف يثبت ذلك.

وفي أغسطس 2021، اجتمع رؤساء تحرير الصحف المتقدمة بطلب التكويد، واصدروا بياناً يدينون فيه مجلس النقابة، ويتهمونه بالتسويف والتعنت، وطالب رؤساء التحرير فى بيانهم، بعقد اجتماع فوري مع نقيب الصحفيين لعرض وجهات نظر الصحف فيما يتعلق بملف التكويد، كما طالبوا بعقد اجتماع فوري مع أعضاء لجنة التكويد،

معلنين رفض ما وصفوها بـ"الشروط التعجيزية التي اقترحتها لجنة التكويد والتي لا يتضمنها قانون أو لائحة".
ومن جانبه، رفض محمد خراجة عضو مجلس نقابة الصحفيين وعضو اللجنة المكلفة بدراسة ملف التكويد، بيان الصحف المتضررة، وأوضح أن حل مشكلة ملف تكويد الصحف الجديدة، يكون بتوفير أربعة شروط هي: توفيق الأوضاع القانونية، الانتظام في الصدور، وجود مقر ثابت ومعلوم للجريدة، والتأمين على الصحفيين العاملين داخل المؤسسة.

وفي الأخير؛ قرر مجلس نقابة الصحفيين، خلال اجتماعه الذي عقد يوم الأربعاء الموافق 22 سبتمبر 2021، برئاسة ضياء رشوان، رفض تكويد 10 صحف جديدة، لعدم انطباق الشروط على هذه الصحف، وشمل قرار مجلس النقابة الأخير، صحف: (البيان، الكلمة، مصر المستقبل، الحدث الاقتصادي، البوصلة الاقتصادية، البورصجية، دي ميدل إيست، المسار، أهل مصر، وبلدنا اليوم). وبناء على هذا القرار؛ لا يحق للصحفيين العاملين بهذه الصحف التقدم للحصول على عضوية النقابة.

ثانيًا: وزير الدولة للإعلام ... صراعات على جبهات متعددة تنتهي بالاستقالة

صرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الوزراء المستشار نادر سعد، يوم الأحد الموافق 25 أبريل 2021، بأن أسامة هيكل وزير الدولة للإعلام تقدم باستقالته من منصبه للدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء؛ نظراً لظروف خاصة. وفي اليوم التالي؛ نشرت الجريدة الرسمية قرار رئيس مجلس الوزراء بقبول الاستقالة المقدمة من "هيكل"[23].

تقدم الوزير بهذه الاستقالة بعد ١٦ شهرًا فقط من توليه مهام منصبه. والذي استحدثه التغيير الوزاري في نهاية عام ٢٠١٩، بعد ست سنوات على إلغاء وزارة الإعلام طبقاً لدستور 2014، واستبدالها بالمجلس الإعلام للإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام.

لم تكن هذه الاستقالة أو قبولها، مثيراً للاستغراب، بل جاءت كخطوة استباقية من "الوزير" قبل إعلان مجلس النواب إقالة الوزير وسحب الثقة منه، وذلك بعد خوض الوزير السابق عدد من الصراعات ضد عدد من الجهات الإعلامية والحكومية، منها صراعه مع عدد من الإعلاميين والصحفيين في نهاية شهر أكتوبر 2020، انتهى بنشر مقطع مسرب للوزير على التلفزيون الرسمي، واتهامه بالتقصير في أداء عمله، والإساءة لمهنة الصحافة، بينما وصفه بعضهم بـ"الخيانة الوطنية".

كما دخل الوزير في صراع مع رئيس المجلس الأعلى للإعلام في فبراير 2020، وقام بالاشتباك مع نقيب الإعلاميين في يونيو 2020، وفي 2021 مع الهيئة الوطنية للصحافة، وهي إحدى الجهات الثلاث المسئولة عن تنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وأخيراً كان أوج هذه الصراعات وأهمها، صراع الوزير مع مجلس النواب واتهامه بالتقصير والفشل في أداء مهام منصبه المكلف بها، واستمرار ارتكابه لمخالفات مالية وإدارية بالشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي بالمخالفة للدستور والقانون.

كانت استقالة هيكل السريعة والتي قبلها مجلس الوزراء، وعدم تعيين بديل رغم مرور قرابة العام على قبول الاستقالة، مؤشرًا على استمرار الارتباك الحكومي في إدارة ملف الإعلام، حيث جاء قرار تعيين وزير الدولة لإدارة

23- الجريدة الرسمية تنشر قرار رئيس الوزراء بقبول استقالة وزير الدولة للإعلام، مصراوي 26 أبريل 2021، اخر زيارة بتاريخ 27 فبراير 2022، متاح على الرابط

شؤون الإعلام محاولة من الجهات الحكومية لتفادي حالة التخبط والعشوائية التي يدار بها ملف الصحافة والإعلام، في ظل عمل الهيئات الثلاث المسؤولة عن إدارة الملف دون انسجام وعدم توافق في ظل حالة من المنافسة حول من يقع في يده السلطة العليا في تنظيم وسائل الإعلام والتحكم بها، وقد زاد من هذه الحدة عدم وضوح اختصاصات كل هيئة في القوانين المعنية سواء القانون رقم 92 لسنة 2016، أو القانون اللاحق به رقم 180 لسنة 2018، الذي جاءت عبارة عن اختصاصات مطاطة وواسعة تخضع لتفسيرات متعددة ومختلفة على حسب أهواء كل شخص.

وانعكس هذا التخبط في الأداء والمنافسة على خطف "السلطة العليا" على عدد من الوقائع التي ظهرت خلال الأعوام الأربعة الأخيرة منها: اندلاع صراع بين "الأعلى للإعلام" والهيئة الوطنية للإعلام على المقر السابق لوزارة الإعلام، كما اشتبك "الأعلى للإعلام" مع نقابة الإعلاميين ونقابة الصحفيين حول أحقية أي من هذه المؤسسات في توقيع العقوبات والجزاءات على الإعلاميين والصحفيين، وكذلك المؤسسات الصحفية والإعلامية، حيث كانت السمة العامة في هذه الوقائع هي حالة الصراع وليس التكامل، وقد سعت الهيئات الثلاث إلى اتباع سياسات تهدف إلى التحكم في وسائل الإعلام والعاملين بها، وابتعدت عن السياسات التي تهدف إلى تنظيم وسائل الإعلام، والبحث عن مشاكلها الحقيقية، ومحاولة خلق حلول للأزمات التي تمر بها وسائل الإعلام[24].

وفي نهاية المطاف؛ استطاع "الأعلى للإعلام" الفوز في غالبية هذه الوقائع، واستقرت "السلطة" في يد الأعلى للإعلام لفترات طويلة خصوصًا بعد إصدار اللائحة التنفيذية للقانون 179 لسنة 2018 في شأن الهيئة الوطنية للصحافة، والقانون 78 لسنة 2018، وذلك في أغسطس من العام 2019. ولكن يبدو أن السلطة التنفيذية والتشريعية، لم تكن راضية عن أداء المجلس، ولم تغض الطرف عن صراعاته الداخلية مع الهيئات الأخرى، بالتوازي مع وجود إعلام متخبط وعشوائي يظهر عليه الكثير من الأزمات عند تناول القضايا السياسية الكبيرة والحساسة.

وفي محاولة لتفادي جميع هذه الأزمات؛ تم تعيين "هيكل" في منصب وزارة الدولة لشؤون الإعلام لضبط هذه الفوضى الصحفية والإعلامية، ولكن لم تكن مهمة وزير الدولة للإعلام لضبط المشهد الصحفي والإعلامي في مصر سهلة وممهدة في البداية، وكانت غير ناجحة وانتهت بالاستقالة في النهاية، وفي السطور التالية سنتعرف على أبرز المعارك التي خاضها الوزير خلال مدة عمله التي تزيد عن سنة ونصف.

1. صراع الوزير مع مجلس النواب[25]

منذ بدء مجلس النواب جلساته في يناير 2021، تعرض وزير الدولة للإعلام، أسامة هيكل، لانتقادات واسعة من لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس، كان أبرزها في 30 مارس 2021؛ حين حددت "اللجنة" موعداً لاستجواب "الوزير" بسبب التقصير والفشل في أداء مهام منصبه المكلف بها، واستمرار ارتكابه لمخالفات مالية وإدارية بالشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي بالمخالفة للدستور والقانون.

كانت هذه الاتهامات مبنية على تقرير أصدرته "اللجنة" رصدت فيه ما اعتبرته مخالفات مالية وإدارية، وانتقدت اللجنة، جمع هيكل بين منصبي وزير الدولة لشؤون الإعلام، ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامي والعضو المنتدب وهو ما يعد مخالفة، كما أكدت اللجنة أن الوزير وجهازه المعاون لم يحققا الأهداف المطلوبة منهم.

24- محمد صلاح، في ذكرى تأسيس "الأعلى للإعلام". عامان من فرض السيطرة، محمد عبد الرحمن (محررا)، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 2019، أخر زيارة 27 فبراير 2022، متاح على الرابط

25- تقرير لجنة الإعلام بمجلس النواب، يمكنك الإطلاع عليه من خلال

قالت اللجنة في تقريرها؛ أن الجمع بين منصبي وزير الدولة للإعلام ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي، يعد مخالفة للمادة 116 من الدستور المصري، ومخالفة للمادة 79 من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981، والتي تنص على أن: ".. ويشترط في العضو المنتدب أن يكون متفرغا للإدارة"، مما يستوجب معه أنه على الحكومة الالتزام بتطبيق صحيح القانون في عدم الجمع بين المنصبين.

وأضاف التقرير، أن وزير الدولة للإعلام حمل ميزانية الدولة 12 مليون جنيها تقريباً خلال ستة شهور، منها 8.5 مليون جنيها أصول، ورغم ذلك لم يحقق أي أهداف، بالإضافة إلى أن التشابكات بين دوره ودور الهيئات الإعلامية ترتب عليه صراعات ونزاعات تضر بالدولة أكثر مما تفيدها.

وأوضحت اللجنة، أنه بالرغم من وجود وزير دولة للإعلام وجهاز معاون له، إلا أنه لم يجد حلاً في مواجهة القنوات الإعلامية المعادية، وعدم وضع خطة لتوعية المواطن المصري بخطورة ما تبثه هذه القنوات، مشيرة إلى وجود قصور إعلامي في إبراز إنجازات الدولة المصرية التي تحققت على أرض الواقع.

وبالتوازي مع هذا التقرير؛ تعرض "الوزير" لهجوم عنيف من أعضاء مجلس النواب، من بينهم النائب أشرف رشاد، زعيم الأغلبية ورئيس الهيئة البرلمانية لحزب مستقبل وطن، والنائبة أميرة العادلي، الممثلة عن تنسيقية شباب الأحزاب، وغيرهم، مطالبين جميعهم الوزير بتقديم استقالته من المنصب.

2. صراع الوزير مع الهيئة الوطنية للصحافة[26]

تعقيباً على تصريح "هيكل" قال فيه أن الهيئة الوطنية للصحافة يعاني من ديون متراكمة بلغت 22 مليار جنيه مصري أو يزيد، أصدرت "الهيئة" بياناً قالت فيه أن الرقم الذي أعلن عنه "الوزير" هو رقم غير صحيح، وأوضحت أن مديونية المؤسسات الصحفية القومية -دفترياً- طبقاً لآخر إحصاء في أغسطس 2020 تبلغ 6,8مليار جنيه (أصل الدين)، بالإضافة إلى الفوائد لتصبح إجمالي المديونية مبلغ 13,9مليار جنيه. وأكدت "الهيئة" أن مديونيات المؤسسات الصحفية القومية هي ديون موروثة من فترات سابقة وليست حديثة العهد.

ومن جانبه؛ ورداً على هذا البيان، أوضح "هيكل"، أن البيان الذي صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة تجاهل مديونيات الهيئة لدى الضرائب ولدى التأمينات فقط، والتي تبلغ نحو 19 مليار جنيه، بخلاف التسهيلات البنكية البالغة نحو 6 مليارات جنيه (بدون الفوائد).

3. صراع الوزير مع الإعلاميين والصحفيين[27]

في 17 من أكتوبر 2020، نشر هيكل عبر الصفحة الرسمية لوزارة الإعلام المصرية على موقع فيسبوك، تدوينة، قال فيها: "الأعمار أقل من 35 سنة، ويمثلون حوالي 60 أو 65 في المئة من المجتمع، لا يقرأون الصحف ولا يشاهدون التليفزيون، وبالتالي من المهم التفكير في نمط حياة هذه الفئات".

بعد هذا التصريح؛ اشتعلت أزمة كبيرة بين الوزير ورؤساء تحرير صحف وإعلاميين مقربين من السلطة التنفيذية، واتهم الإعلاميين الوزير "بعدم المهنية والمسؤولية وخدمة أجندة وسائل الإعلام المعادية لمصر بتصريحاته"، معتبرين أن هيكل يردّد مقولات "إعلام الأعداء" ويقدم لهم "مادة خصبة للنيل من سمعة الإعلام المصري".

26- أحمد بدراوي، بعد استقالته من منصب وزير الدولة للإعلام.. هيكل والبرلمان: مسار زمني، الشروق، 25 أبريل 2021، اخر زيارة بتاريخ 27 فبراير 2022، متاح على الرابط
27- حمد عمر، أسامة هيكل وزير الإعلام المصري يواجه حملة انتقادات و"تخوين" تطالبه بالاستقالة، 20 أكتوبر 2020، آخر زيارة بتاريخ 27 فبراير 2020، متاح على الرابط

بدأت معركة من التلاسن بين الوزير وعدد من الإعلاميين منهم؛ خالد صلاح، رئيس تحرير اليوم السابع، الذي اتهم هيكل بالتنظير والتقصير في عمله، وقال إن ""قنوات الاستخبارات التركية تقف إلى جانبه (هيكل) وتدافع عنه"، واعتبر الإعلامي المصري محمد الباز، رئيس تحرير جريدة الدستور، أن "تصريحات وزير الإعلام "يمكن أن تؤثر سلباً في صناعة الإعلام"، قائلاً إن الوزير "يتفرغ للهجوم على الإعلام والتقليل من شأنه". كما وصف نقيب الإعلاميين طارق سعدة تصريحات هيكل بأنها "أداة لهدم الإعلام المصري"، وذلك في وقت طالبه آخرون بـ"البحث عن وظيفة أخرى وترك الوزارة بعدما فشل في تحقيق أي إضافة إلى الإعلام".

بعد هذا الهجوم الإعلامي؛ غرد هيكل قائلاً " أنتم الممنوعون من الكتابة عن وزارة الدولة للإعلام إلا نقداً" وأكمل " "أرقام التوزيع الحقيقية الرسمية موجودة، وصحفكم خالية من الإعلانات منذ أشهر طويلة حتى قبل أن أتولّى منصبي. فإن أعلنت تلك الأرقام لوجبت محاسبة كل مَن شارك في هذه الجرائم". وتابع "أقول لمَن يريدني أن أبحث عن وظيفة تناسب قدراتي، إن تاريخ كل منّا يحدد قدرات كل منّا، كفاكم عبثاً وسذاجة، واتركوا غيركم يعمل لعله يصلح ما فشلتم به".

ازداد الهجوم الإعلامي على "الوزير" بعد هذا التصريح؛ وطالب الصحفي محمد الباز والإعلاميان أحمد موسى ووائل الإبراشي، هيكل بالاستقالة من منصبه، في مقابل ذلك؛ اتهم "هيكل" المهاجمين بأنهم جزء من حملات متكررة ضده، وقال هيكل: "أقول لهؤلاء إن أخطر أنواع الفساد هو أن يترك الكاتب قلمه لغيره، ويكتفى هو بالتوقيع، والحقيقة أنني لا أريد أن أرد على هؤلاء لأنهم مجرد أدوات".

ومع احتدام المعركة الكلامية؛ ذاع الإعلامي وائل الإبراشي في برنامجه التاسعة على القناة الأولى، تسريباً لمكالمة تليفونية بين "هيكل" والسيد البدوي، رئيس حزب الوفد المصري السابق، يتحدثان فيها عن حضور اجتماع مع قوى سياسية، من ضمنها جماعة الإخوان المسلمين، التي تصنفها الحكومة المصرية كجماعة إرهابية، وينطوي التسريب على تلقي "هيكل" تعليمات من "البدوي" عقب أحداث 25 يناير، لمهاجمة "جماعة الإخوان" والسلطات الحاكمة آنذاك، بسبب عدم دعوة "حزب الوفد" إلى الحوار الوطني حينها، متهماً إياه بأنه هو مَن "يتلقّى التعليمات".

وتساءل الإبراشي "مَن الذي استخدم هنا؟ الذي استخدم هو وزير الإعلام أسامة هيكل في تحقيق مصالح حزبية. وما خفي كان أعظم"، معتبراً أن "أسامة هيكل رفع شعار سأحطّم إعلام الدولة وأخدم إعلام الإخوان". وتابع أن "هيكل جاء على رأس حقيبة وزارة الإعلام من أجل مواجهة القنوات المعادية لمصر، ولكنه تحوّل إلى بطل الشائعات التي تعمل على إشعال الفتن، وعلى الفور دخل في شيطنة إعلام الدولة". وتساءل "كيف يمكن لوزير الإعلام أن يمارس مهماته وهو دخل في حالة خصومة شديدة جداً مع العاملين في الإعلام؟".

بعد ذلك؛ دعا "هيكل" عددا من الإعلاميين لعقد لقاء مفتوح بمقرّ وزارته للتباحث في دور الوزارة وسياسة الدولة الإعلامية، وأشار هيكل في مقطع مصوّر تم نشره على الصفحة الرسمية للوزارة، إلى أن تصريحاته التي أثارت استياء عدد من الإعلاميين والصحفيين المصريين قد اجتُزئت من سياقها وتم تفريغها من مضمونها. وأضاف هيكل: "الوضع لا يحتمل أن تستغل بعض الجهات الخارجية الخلافات بيننا للإضرار بالأمن القومي المصري".

وانتهت الأمور بتقديم هيكل، استقالته من منصبه بعد ١٦ شهرًا فقط من توليه مهام منصبه. وحتى الآن لم يتم اختيار أي شخص آخر ليكون خلفًا لهيكل، مما يضع أيضًا علامات الاستفهام حول بقاء الوزارة نفسها أم سيتم إلغاؤها؟ ولماذا تم استحداثها من الأساس؟ وإن استمرت كيف سيكون دورها، وكيف ستكون مهامها، وكيف سيتم التنسيق بينها وبين الهيئات الثلاثة (المجلس الأعلى للإعلام، الهيئة الوطنية للإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة).